جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

صيغ التمويل الإسلامي في ظل برنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2014- 2024)

دراسة حالة بنك BNA (وكالة 878 بمستغانم)

من إعداد الطالبتين :

- ✓ بن علي فتيحة مصطفى
- ✓ بن مناد يمينة

تحت إشراف:

الأستاذ بن عامر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمود محمد عيسى	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020-2021

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

صيغ التمويل الإسلامي في ظل برنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2014- 2024)

دراسة حالة بنك BNA (وكالة 878 بمستغانم)

من إعداد الطالبتين :

- ✓ بن علي فتيحة
- ✓ بن مناد يمينة

تحت إشراف:

الأستاذ بن عامر مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمود محمد عيسى	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020-2021

كلمـــة شكـــر

الحمد لله الذي تفرد بالدوام والبقاء والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وعلى آله الأوفياء وصحبه الأتقياء وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان ما دامت الأرض والسماء أما بعد:

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، ثم نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "بن عامر مصطفى" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته التي ساهمت في إنجاز هذا العمل، كما نشكر لجنة المناقشة، والشكر موصول إلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد.

أني رأيت إنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده:

لو غير هذا كان أحسن،

ولو زيد كذا لكان يستحسن،

ولو قدم هذا لكان أفضل،

ولو ترك هذا لكان أجمل،

وهذا من أعظم العبر،

وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

أبو العماد الأصفهاني.

إهـــداء

إلى التي مهما خطت يدي بأفضالها تظل مقصرة أمام عطائها ولن أوفيك حقك " أمي الغالية".

إلى صاحب القلب الطيب رجل ليس كمثله رجل كافح من أجلي، لن أوفيك حقك ما حييت "أبي الغالي".

إلى رجال حقيقيين أجدهم وقت الشدة سندي في الحياة إخوتي : علي، عبد القادر ومحمد.

إلى توأم روحي أختي الغالية فاطمة.

رب أخت لم تلدها أمك صاحبتا القلب الطيب "نادية ورشيدة"

إلى رفيقة دربي في هذا العمل "أمينة".

إلى من يحملون عنوان الصداقة:" نادية، سهام، سامية، وفاطمة".

إلى من قدم لي الدعم المعنوي : الأستاذ برزوق و الصديقين محمد وقادة.

إلى عائلتي فردا فردا القريب منهم والبعيد.

فتيحـــة

إهـــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى.

أهدي ثمرة هذا البحث إلى :

من كللهما الله بالوقار وعلماني العطاء دون انتظار:

"الوالدين الكريمين".

من كان لهم الفضل في تسيير سفينة دراستي حتى ترسو على هذه الصورة:

"جدي وجدتي رحمة اللّه عليهما".

كل أفراد عائلتي دون استثناء.

زميلتي و شريكتي في هذا العمل: "فتيحة".

زملاء العمل بالأخص: "ياسين وعبد الباقي".

صديقاتي : إلهام، زوبيدة، حنان،رشيدة، نادية، نوال، سمية وفدوى.

إلى كل هؤلاء وغيرهم ممن لم يذكرهم قلمي، أهدي هذا العمل المتواضع سائلة الله العليّ القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه.

أمينـــــة

مقـــــدمة

يعتبر التمويل أحد أهم الركائز التي يقوم عليها أي اقتصاد، فهو الدافع الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية والمساهم الأكبر في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد، فنجاح عمليات التمويل يكون مرتبطا بشكل كبير بنظام التمويل ومدى ديمومته بأقل المخاطر وقدرته على مواجهة الأزمات باختلاف أنواعها.

وفي ظل الخسائر الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد العالمي جراء الأزمات التي يتخبط فيها نظام التمويل التقليدي، تزايدت الدعوات إلى الإصلاح الجذري لهذا النظام، وفي هذا الإطار توجهت أنظار الكثيرين نحو التمويل الإسلامي بسبب انتشاره عالميا ونموه المتسارع خاصة في الدول النامية الإسلامية التي اعتمدت إلى تبنيه بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية، كونه يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وكبديل لنظام التمويل المصرفي التقليدي الذي عجز عن الوصول بهذه الدول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة.

فنظام التمويل الإسلامي شهد تطورات قيمة على الصعيد العالمي، حيث أنشئت العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، التي تقدم على معاملات وفق الشريعة الإسلامية، وكانت كبديل للبنوك التقليدية، وقد حضت بالتفاف جل الدول المتطورة التي قامت بدراسة الاقتصاد الإسلامي ومعاملاته وتميزه بقلة مخاطره، فالبنوك الإسلامية تلعب دورا فعال في توظيف منتجاته المالية وصيغه التمويلية الإسلامية، وذلك من خلال مشاريع استثمارية تخدم جل القطاعات الطاقوية والصناعية والزراعية والإنشاءات الخاصة بالقطاع العام، وتمويل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر آلية فعالة في التنمية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فالمصارف الإسلامية جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي، فهي أساس النظام الاقتصادي الجديد.

البنوك الإسلامية لها دور هام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل أمثل، فإننا نشهد بالمقابل مشاكل وصعوبات يعانيها الاقتصاد الجزائري وبالأخص القطاع المصرفي الإسلامي الذي يشكل تأخره حاجزا أمام تطور ونمو المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل اتساع السوق المصرفية اليوم واشتداد المنافسة وارتفاع المخاطرة نتيجة لعولمة النشاط المصرفي، وتحرير الخدمات المالية والمصرفية، لذا أصبح من الضروري العمل على التكيف مع هذه المتغيرات ومواجهة آثارها السلبية والاستفادة من المكاسب التي تحققها.

ففي السنوات الأخيرة، عمدت الجزائر على تطبيق النظام الجديد الخاص بالمصارف الإسلامية لما له دور بارز في تنمية وتطوير عجلة الاقتصاد الوطني، ومن بين أهم صيغ التمويل التي بادرت بها هي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار.

❖ أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة مكانتها من الأهمية التي أصبح يكتسبها التمويل الإسلامي حاليا، نظرا للانتشار السريع الذي عرفه في السنوات الأخيرة في العالم وفي الجزائر خاصة، حيث تركز الدراسة النظرية على أهمية الدور التنموي لمختلف صيغ التمويل الإسلامي، إضافة إلى الدراسة التطبيقية التي تكمن أهميتها في التعريف التطبيقي لنموذج المرابحة المطبق في البنوك الجزائرية.

❖ **إشكالية البحث:**

تعد البنوك الإسلامية البديل الأمثل للتمويلات التقليدية، وهو ما كان محل اهتمام الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين لتميزه بقلة المخاطرة، نتيجة ارتباطه بجانب القطاع الحقيقي في الاقتصاد واعتماده بشكر كبير على المشاركة والمضاربة والمرابحة، وتوجيه هذه الصيغ نحو قطاعات تنموية هو ما يكسبها صفة الدعم للتنمية الاقتصادية، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

"ما هو الدور المتميز الذي يمكن أن تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في ظل برامج التنمية في الجزائر؟"

الأسئلة الفرعية :

وإجابة على الإشكالية تبادرت لنا أسئلة فرعية:

- ✓ ما مدى تطور التمويل الإسلامي في الجزائر ؟.
- ✓ ما هو الدور التنموي للتمويل الإسلامي في الجزائر ؟
- ✓ في ماذا تتمثل صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر ؟
- ✓ كيف تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

❖ **فرضيات البحث:**

محاولة منا للإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات تمثلت فيما يلي :

- ✓ للتمويل الإسلامي فعالية في تعزيز التنمية من خلال جلب التوظيفات المالية التي يرفض أصحابها توظيفها في البنوك الربوية.
- ✓ أخذ التمويل الإسلامي في الجزائر في السنوات الأخيرة بعدا تنمويا من خلال التوغل في المجال المصرفي بشتى أنواعه.
- ✓ سمحت مختلف صيغ التمويل الإسلامي من توسيع اختيارات الزبائن الملتزمين بمبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ لصيغ التمويل الإسلامي دور هام في تطوير القطاعات الاقتصادية التنموية.

❖ **أهداف الدراسة :**

لا يخفى علينا كباحثين أن لكل دراسة لها أهداف معينة تنتسب إليها، ودراستنا تتمحور حول إبراز دور التمويل الإسلامي ومختلف صيغه في دفع عجلة التنمية، حيث ظهرت الحاجة إليه بالمجتمعات الإسلامية بسبب ازدياد المتطلبات المالية للمشاريع الاقتصادية والاستثمارات المهمة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، فكان لابد من التفكير في شكل من أشكال الوساطة المالية يتوافق مع مقتضيات ومبادئ الشريعة الإسلامية من أجل تسهيل المعاملات المالية في المجتمعات جراء مخالطة أساليب الوساطة المالية التقليدية لشبهة الربا.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

لكل موضوع أكاديمي دوافع تدفع الباحث يتناوله من خلال:

1- الدوافع الموضوعية:

وهي التي تجعل الباحث يتناول الموضوع من ناحية موضوعية بعيدا عن عواطفه، أي بالاستناد على بيانات وأرقام ذات دلالات، وموضوعنا هذا يكتسي أهمية موضوعية ولدت فينا رغبة في تناوله وذلك من خلال التعمق في مسار المعاملات التمويلية للبنوك الإسلامية، والوقوف على صيغ التمويل الإسلامي الذي أصبح محل اهتمام الكثير من المستثمرين والاقتصاديين، والانفتاح على البنوك الإسلامية للتمويل الإسلامي التي توفره لعملائها ومدى خدمتها للتنمية الاقتصادية بالجزائر.

2- الدوافع الذاتية:

إن ما دفعنا للبحث في هذا الموضوع ومحاولة معرفة أهم حيثياته هو ميولنا ورغبتنا في معرفة الدور الذي تلعبه الصرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة، ولما له دور بارز في التخلص من شبهة الربا وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك تكويننا الدراسي، إضافة إلى الفضول العلمي فيما تعلق بكل ما له علاقة بالبنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية.

❖ **حدود الدراسة :**

- الحدود الزمنية: تم تحديد الحدود الزمنية من خلال العنوان عبر 10 سنوات من الزمن، إلى أن مضمون البحث فاق المدة بكثير حيث توسعت الحدود الزمنية نظرا لدراستنا تطور النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر منذ ولادته إلى يومنا هذا.
- الحدود المكانية : كانت واضحة من خلال عرض تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية ومساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

❖ **مناهج الدراسة:**

من الإجابة على مختلف إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة سابقا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بجوانب نظرية الدراسة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لعرض تجربة الجزائر في مجال التمويل الإسلامي من خلال صيغة المرابحة كنموذج.

❖ **صعوبات الدراسة:**

مهما كانت طبيعة البحث أو الموضوع وقدرة الباحث فلا يمكننا تصور أي موضوع أن يخلوا من صعوبات ومنها:

1- عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر.
2- صعوبة الحصول على بعض الوثائق المتعلقة بالدراسة التطبيقية قصد توظيفها في بحثنا.
3- صعوبة التنقل إلى المكتبات بسبب جائحة كورونا والتي بسببها تم تعليق البحث لفترة معينة.

❖ **تقسيم الدراسة:**

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول الأول منها يمثل كمدخل إلى التمويل الإسلامي و التنمية الاقتصادية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين فالأول اشتمل على الإطار النظري للتمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فيتعلق بالدور التنموي لصيغ التمويل الإسلامي.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لمساهمات صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمبحث الأول تناول دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية، في حين المبحث الثاني تناول الدراسات السابقة بنوعيها العربية والأجنبية.

في حين الفصل الثالث تناول دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري، وتم تقسيمه إلى مبحثين، الأول يتعلق ماهية البنك الوطني الجزائري، أما الثاني قد تعلق بتطبيق نموذج مرابحة عقارية.

الفصل الأول

التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر مفهوم التنمية في النظام الاقتصادي الإسلامي مفهوما واسعا، فهي ليست عملية إنتاج فحسب وإنما عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع وليست عملية اقتصادية بحتة وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان وتقدمه في المجالين الروحي والمادي.

ويعتبر التمويل الإسلامي تمويلا يتوافق ومنطق التنمية من المنظور إسلامي فمجمل مبادئه تصبو في تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي، كما أن الأساس الذي يقوم عليه نظام التمويل هو تحريم الربا، هذا الأخير الذي يعتبر السبب في التوزيع الغير العادل للثروة التي تشهده معظم شعوب العالم والذي أدى إلى ظهور الطبقية الاجتماعية .

لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل مبحثين كما يلي :

المبحث الأول: الإطار النظري لتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لتمويل الإسلامي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية طموح بل آلية للتخفيف من حدة الفقر لإعطاء فرصة لأولئك الذين ليس لديهم حتى الآن فرصة في المساواة وخلق مجتمع ومن غير الممكن أن يتحقق تطول المجتمعات دون تطور التنمية الاقتصادية فهي العصب الذي يدفع بعجلة الاقتصاد إلى النمو و التطور.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت واختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية الأمر الذي جعل تحديد مفهوم دقيق لها بالآمر العسير ليس فقط لاختلاف المدارس الفكرية والمحللون الاقتصاديون حول مفهومها وطبيعة متطلباتها ونماذجها، ولكن لطبيعة العملية التنموية المعقدة و المتشابكة والشاملة في حد ذاتها، وكذا لتطور هذا المفهوم عبر الزمن.

و فيما يلي ابرز التعاريف المقدمة للتنمية الاقتصادية :

يعرفها الاقتصادي **(kindle Berger)** بأنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها؛

تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، و إذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[1]

يعرفها **فؤاد موسى** "على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل أخيرا في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تكنيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية" وهو تعريف يتضمن تعبئة الموارد الأولية وأدوات العمل اللازمة للإنتاج؛ توظيف الأيدي العاملة والمنتجة المؤهلة؛ وتطور شامل للعلاقات الإنتاجية؛ بما يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات.[2]

التنمية الاقتصادية هي تغيير جذري يكمن في الجهد المبذول من جميع مكونات المجتمع من اجل النهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية ورفع مستوى المعيشة و القضاء على الفقر والبطالة مع الزيادة التراكمية المستمرة في مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وتحقيقي قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.[3]

---

[1]- لحسن دردوري، طارق خاطر، **العلاقة بين التمويل في إطار النموذج الاقتصادي الإسلامي**، مجلة الشريعة و الاقتصاد، العدد الحادي عشر ، جوان 2017، ص ص186، 187.

[2] - مجي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2008-2009،ص 14.

[3]- خالد عيادة عليمات، **الفساد و انعكاساته على التنمية** الاقتصادية – دراسة حالة الأردن، دار الخليج للنشر و التوزيع، 2020، ص 28.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية:[1]

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم بالأمور التالية:

1- تعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة؛

2- تعتبر وسيلة وأداة للاستقرار المالي في الدول، حيث أنها تدعم العملة المحلية وتجعلها مقاومة و قوية أماما العملة الصعبة(الأجنبية)؛

3- تساهم في التأثير الدولي والإقليمي للدول، بحيث تصبح عملتها متداولة في الأقطار الأخرى مما يعزز انتشار التعامل بعملة البلد، والاستفادة من أسعار الصرف؛

4- تلعب التنمية الاقتصادية دورا هاما في الحياة الاجتماعية والسياسية، بحيث لا يمكن أن تكون هناك قوة سياسية أو استقرار اجتماعي إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية:

1. **زيادة الدخل الوطني**: هو أهم هدف بالنسبة لدول النامية لأن الغرض الأساسي لهذه الدول القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وازدياد نمو سكانها ولا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي؛ وهذه الزيادة مرتبطة بإمكانيات الدولة المادية و الفنية؛ فكلما كان هناك توافر لرؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة؛ كلما أمكن تحقيق نسبة عالية في الدخل الوطني الحقيقي.

2. **رفع مستوى المعيشة**: تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة؛ وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن؛ وتحقيق مستوى ملائم لصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى المعيشة ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدث زيادة في الدخل الوطني مصحوبة بتغيير مستوى المعيشة[2].

3. **تقليل التفاوت في الدخول والثروات**: يعد هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية؛ فمعظم الدول المتخلفة تتميز بتفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات وتسيطر طبقة صغيرة من الأفراد فيها على حصة كبيرة من هذه الثروة، حيث أن الجزء الذي تكتنزه هذه الطبقة يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي؛ لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.[3]

4. **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي**: و هذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية يغلب الطابع الزراعي على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج؛ و هذا يشكل خطرا جسيما بسبب التقلبات الاقتصادية في الإنتاج و الأسعار؛ و من ثم فان التنمية

---

[1]- مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية(دراسة تطبيقية غزة) 2011-2018**،أطروحة دكتورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2019،ص ص33،32.

[2]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية،مكتبة حسن العصرية**، ط 01، 2014، ص 26.

[3]-لحسن دردوري، طارق خاطر، **مرجع سابق**، ص193.

الاقتصادية لا بد أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي والإفساح للصناعة لتلعب دورها.[1]

ثالثا: خصائص التنمية الاقتصادية[2]:

من جملة الخصائص التي تتميز بها التنمية:

1- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيس في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان؛

2- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول؛

3- هي عملية مجتمعية شاملة؛

4- هي عملية تغيير مقصودة؛

5- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها؛

6- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانيات المادية و البشرية؛

7- تتضمن جهود مشتركة رسمية و شعبية.

المطلب الثاني: متطلبات و مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية

يعتمد تحقيق التنمية الاقتصادية على توفر مجموعة من المتطلبات تساهم بشكل فعال في تحقيق المستويات المطلوبة منها. ونذكر من بين هذه المتطلبات ما يلي:[3]

✓ تعد الموارد الطبيعية أحد المتطلبات التي يمكن للدول أن تعتمد عليها خاصة الدول النامية ذات الدخل المنخفض،على عكس الدول المتقدمة التي ترى أن الموارد الطبيعية لا تشكل قيدا لتحقيق التنمية، ويمكن أن نستدل في هذا الصدد باليابان على اعتبارها عملاقا اقتصاديا رغم افتقاره للموارد.؛

✓ تعد الموارد البشرية باختلاف مجهوداتها التي تؤديها عنصرا هاما في عملية التنمية فهي من ترسم وتنفذ هذه العملية؛

✓ يعد تراكم رأس المال من أهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا لابد من توفر رؤوس الأموال التي عادة ما تكون عبارة عن مدخرات موجهة للاستثمار، يتم دعمها من قبل أجهزة تمويل مختلفة؛

✓ ساهمت التكنولوجيا في الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير وابتكار وسائل وطرق إنتاجية جديدة، مما يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

---

[1]- خالد عيادة عليمات، **مرجع سابق، ص30.**

[2]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص ص22،23

[3]- بزازي سامية، **دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة،الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد: 04، العدد:02، تاريخ نشر المقال 2021/01/28،ص72.

ثالثا: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية[1]

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية؛ للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية وسنعرض أهم المؤشرات فيما يلي:

1. **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** هو احد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس النمو الاقتصادي فكلما ارتفع هذا المؤشر، كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة؛

2. **نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP Per Captia) :** وهو تعبير لقيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوم على عدد السكان؛ فكلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل؛

3. **مستوى التضخم:** وهو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح، مما يؤثر على الظروف المعيشية، وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد؛

4. **مستوى الفقر:** ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر" وهو مؤشر يمكن الحكم من خلاله على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية فكلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية؛

5. **مستوى البطالة:** إن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية.

6. **معدل نمو السكان:** يسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية، وارتفاع الطلب علي الخدمات، مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية الاقتصادية؛

7. **حصة الاستثمار في الناتج الوطني الإجمالي**[2]: هي زيادة وتوسع استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، بهدف الاستجابة لتلبية الطلب المتزايد للسكان الناتج عن زيادة السكان من جهة، وتحسن مستوى المعيشة من جهة أخر؛

8. **التحكم في الإنتاجية والمديونية:** تعتبر زيادة الرخاء والرفاهية الهدف الرئيسي لعملية التنمية، وتأتي أساسا من الأنشطة الصناعية والتجارة والصناعة التي تهيئ الفرص الرئيسية للتجارة والتوظيف و الرزق، ويعتبر تحسين نظام الإنتاجية واستدامته باستخدام تكنولوجيات وعمليات تزيد من كفاءة استخدام الموارد،طريقا هاما نحو تحقيق الاستدامة للصناعة و التجارة؛

9. **التحكم في الطاقة:** تعتبر الطاقة عصب الحياة والمحرك الرئيسي للتقدم الصناعي بصفة خاصة، والتقدم الاقتصادي بصفة عامة؛ حيث يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو.

---

[1]- خالد عيادة عليمات، **مرجع سابق**، ص47-49.

[2]- محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص ص 106،107.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية[1]

تصنف عوائق التنمية الاقتصادية اعتمادا على المجال الرئيسي التي تؤثر فيه هذه العوائق على النحو التالي:

أ. **العوائق الطبيعية** : وهي تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض صالحة للزراعة وموقع جغرافي ووفرة مياه ومصادر طبيعية، وإن وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية يشكل عائقا للتنمية فيها، ولكن ذلك لا يعني، بأي شكل من الأشكال، أن هذه الدول هي بالضرورة دول متخلفة اقتصادية.

ب. **العوائق الاقتصادية**: تعاني غالبية الدول من عقبات اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل، مما ينعكس على تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي، وهذا يترتب عليه آثار سلبية على المدى المتوسط، والمدى البعيد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين، وتراجع الكفاءة والفاعلية.

ت. العوائق السياسية: يعتبر العامل السياسي عاملا قوية في عملية التنمية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، لأن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم

ج. **العوائق التكنولوجية والتنظيمية**: إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية و موارد بشرية ملائمة؛ كما ويتطلب ذلك ضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية والمعقدة؛ والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي؛ لما لذلك من إسهامات ضرورية للنجاح التنموي. إلا إن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة، نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة، يعتبر عائقا في وجه التنمية الاقتصادية.

د. **العوائق الاجتماعية**: هناك بعض القيم الاجتماعية البالية والسائدة في المجتمعات خاصة النامية تقف عائقا أمام التنمية؛ فالعمل له مواصفات ومسؤوليات محددة، وغالبا لا يتم التعيين بناء على القدرات والكفاءات والخبرات، وإنما على المحسوبيات العشائرية والوساطات الطائفية والحزبية، مما يؤدي في النهاية إلى وجود عدد كبير من العاملين وراء المكاتب، ويكون الإنتاج قليلا أو ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة.

هـ. **عوائق الفساد**: يعتبر الفساد أحد عوائق التنمية الاقتصادية و له نتائج سلبية وتتمثل في:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية و هروب رؤوس الأموال المحلية؛
- هدر الموارد بسبب تدخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة؛
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي؛
- هجر الكفاءات الاقتصادية، نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية و المحاباة في إشغال المناصب العامة.

[1]- كروش نور الدين، أولاد إبراهيم ليلى، **طرق و آليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، جامعة محمد بوضياف،مسيلة، الملتقى الوطني بعنوان: النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية أيام 05/04 فيفري2019، ص 04.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي من أهم الأنظمة الاقتصادية الأصيلة بخصائصه و مبادئه بما يتيحه من مزايا التكافل الاجتماعي، و النهوض بالفرد و المجتمع من خلال مساعيه في تحقيق التنمية من جهة و تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية من جهة أخرى التي تجعل من حفظ النفس و المال من أهم الكليات الخمس.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي

أولا: تعريف التمويل الإسلامي

قبل التطرق إلى تعريف التمويل الإسلامي سيتم التطرق إلى تعريف التمويل

1. تعريف التمويل:

يعتبر التمويل النشاط الرئيسي الذي يرتكز عليه الاستثمار في الشركات والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية و توزيعها على الاستخدامات المختلفة.

يمكن تعريفه على أنه: " إمداد الأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها كذلك توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص"[1]

2. تعريف التمويل الإسلامي:

يعرف التمويل الإسلامي من عدة زوايا حسب الغرض من العرض أو الكتابة، وهناك مجموعة من التعارف أهمها:

يرى أحد الباحثين على أن التمويل الإسلامي هو " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"[2]

نلاحظ أن الباحث اقتصر على تقديم المال بغرض الربح الشرعي دون النظر إلى الجوانب التنموية وإلى أسلوب تقديم هذا التمويل.

ويرى باحث آخر أن التمويل الإسلامي " هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الإستصناع أو السلم أو القرض."[3]

وعرفه باحث آخر "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره؛ بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما و مدى مساهمته في رأس المال."[4]

---

[1]- محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات التمويل و أثرها على نجاح الشركات و المؤسسات المالية**، 2017، ص33.

[2]- منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، بحث13، ص12.

[3]- صلاح بن فهد الشلهوب، **صناعة التمويل الإسلامي و دورها في التنمية**، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، 2007م، ص03.

[4]- فؤاد السرطاوي. **التمويل الاسلامي و دور القطاع الخاص**، دار المسيرة، عمان، ط1999، ص97 .

و يعرفه محمد البلتجي على أنه " تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" [1] **و يعتبر من أفضل التعاريف لأنه تضمن معظم نواحي العملية التمويلية.**

ثانيا: أنواع التمويل الإسلامي[2]**:**

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل المالي والتمويل التجاري:

1 .**التمويل التجاري:** يشمل كل حالة تحصل فيها مبادلة سلعة أو منفعة سلعة، بثمن مؤجل ، ومن أنواعه بيع المرابحة والبيع الآجل والبيع بالتقسيط والتأجير التمويلي؛ وبيع السلم والاستصناع وغير ذلك.

والتمويل التجاري يتطلب خبرة في التجارة ومعرفة بها؛ لأنه يتضمن التعامل بالسلع فطبيعة التعامل بالسلع تتضمن تملكها و قبضها و حفظها و صيانتها، و ما يتبع ذلك من مخاطر تجارية مؤلوفة، أهمها: احتمال تغيير الحال عند عرض هذه السلعة أو الطلب عليها، مما يؤدي إلى تفاوت في الربح و الخسارة الذين يتعرض لهما التجار عامة.

2. التمويل المالي: فلا يتضمن التعامل مع السلعة أو خدماتها مطلقا، وإنما يترتب عليه تقديم النقد الحالي لقاء نقد آجل، ويتم ذلك من خلال أساليب المضاربة والمشاركة و التمويل المالي لا يتطلب القدر نفسه ومعرفة التين يتطلبهما التمويل التجاري، ولا يتعرض لنوع المخاطر التجارية لأنه ليس فيه ما في التعامل مع السلعة من تملك وقبض وحفظ و صيانة وتغيير حال عند كل عرض وطلب.

في مقابل ذلك يتطلب التمويل المالي معرفة بأحوال الناس وصدقهم وأمانتهم ومركزهم المالي الحالي والمتوقع مستقبلا، و ذلك لتطوير احتمالات عدم الوفاء وهو الخطر الوحيد الذي يتعرض له البنك.

وفي التمويل المالي يتم الفصل الكامل بين الإدارة و التمويل، بحيث تترك الإدارة لأهل الخبرة التجارية.

ثالثا: أهمية وأهداف التمويل الإسلامي:

إن أهمية التمويل الإسلامي مرده إلى الحاجة إليه، ودوره في الوفاء بمطالب الفرد و الجماعة، وتحقيق الغرض المستهدف منه، وكلما اتسع نطاق التعامل به و كثرة اللجوء إليه كلما دل ذلك عمق المصلحة فيه.

1- أهمية التمويل الإسلامي

لا يقتصر التمويل الإسلامي بصفته نابعا من المبادئ السمحاء للإسلام على تلبية الحاجات المادية فقط بل أنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادرا على

[1]- محمد عبد الله شاهين محمد، **مرجع سابق**، ص68 .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، ط01، 2014، ص280.

تلبية الحاجات المادية فإنه وبمصادره المختلفة يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولا وأخيرا.

كما أن التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه وبالتالي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع[1]

2- أهداف التمويل الإسلامي

تهدف مؤسسات التمويل الإسلامية إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. **إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية المصرفية**: تهدف البنوك الإسلامية إلى:

- ✓ الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية المصرفية؛
- ✓ استيعاب و تطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الإسلام؛
- ✓ الدعوة إلى سبيل الله من خلال التزامها أولا ثم النصح و الإرشاد لإفراد المجتمع بإتباع السلوك الإسلامي في استمرار و توظيف أموالهم.

2. **تحقيق أمال و طموحات أصحاب البنك والعاملين**: فالمساهمون قد استثمروا أموالهم بالأسلوب الشرعي الصحيح، و العاملون يقومون بأعمال لا شبه فيها و ينتظر الجميع عائدا طيبا، و يمكن أن تحقق البنوك ذلك إذ تمكنت من الوصول إلى:

- ✓ قدر مناسب من الأرباح للمساهمين؛
- ✓ موقف معزز في سوق المصرفية و تحقيق انتشار جغرافي لوحداته؛
- ✓ تنمية الكفاءات و المهارات الإدارية لمديري و موظفي البنك حتى يتمكن من تقديم خدماته و تطويرها.[2]

3. **تحقيق التنمية الاقتصادية**: تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- ✓ تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة ، بما يكفل التغيير المنشود في الشرع ، ولا شك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أيا كان نوع هذه الطاقات (بشرية، مادية،...) فانه نوع من التغيير في المجتمع الذي ينشده المصرف الإسلامي كهدف من أهداف المشروع الإسلامي .

---

[1]- محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل**، الأكاديمية العربية للعلاقات المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، ص32.

[2]- عبد الحميد عبد الفاتح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة المنصورة، بحث رقم 66، 1425هـ،ص 88- 90.

- ✓ تشجيع الاستثمارات و محاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد و الشركات ، أي إيجاد البدائل لأولئك الذين يرفضون التعامل بالربا.
- ✓ العمل من اجل إبقاء رؤوس الأموال داخل الوطن، و بالتالي ازدياد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية
- ✓ إلغاء الفوائد الربوية ، و تخفيض تكاليف المشاريع مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار و بالتالي خلق فرص

عمل جديدة ، وانخفاض معدل البطالة، وزيادة الدخل الوطني.

4. **تحقيق التكافل الاجتماعي:** تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال

- ✓ يحقق المصرف الإسلامي التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل، وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال البنك و أرباحه، إضافة إلى زكوات أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون المصرف في إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم، هذا إلى جانب الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات؛
- ✓ توجه المصارف الإسلامية هذه الموارد الى قنواتها الشرعية في صورة نقدية أو عينية لمختلف الجهات والأفراد المستحقين كالفقراء والمساكين و المساجد و الجمعيات الخيرية .....الخ ؛
- ✓ فضلا عن اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بالقروض الحسنة الإنتاجية والاجتماعية، العينية والنقدية، والمساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح إن هذه الأنشطة الاجتماعية التي ينفرد بها المصرف الإسلامي بأدائها تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتدعيم البنية الاجتماعية المحيطة به.[1]

المطلب الثاني: خصائص، ضوابط ومصادر التمويل الإسلامي

أولا: خصائص التمويل الإسلامي

تتزايد معدلات نمو التمويل الإسلامي بشكل مستمر ولعل الخصائص والمميزات التي يتمتع بها هي التي مكنته من تحقيق هذا النمو ويمكننا تلخيصها فيما يلي:

- ✓ انه خال من التعامل بالربا أي المداينة من خلال الفائدة؛
- ✓ انه يحتوي على العديد من صور و أشكال التمويل المتباينة فيما بينها؛
- ✓ انه تمويل حقيقي تقدم فيه بشكل فعلي الأموال والخدمات لطالبها وليس تمويلا مصطنعا أو على ورق، كما انه لا يقف عند حد عرض الأموال بل يحتوي على عرض الخيارات والمهارات؛

[1]-عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، **الصيرفة الاسلامية في الجزائري"واقع و تحديات"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد:07، العدد:02 جوان 2020،ص ص 68،69.

✓ انه تمويل لأعمال مشروعة وأنشطة مشروعة فلا يجوز تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعا أو خدمات ويمارس في نشاطه أساليب محرمة وذلك ضمانا لسلامة النشاط الاقتصادي من الانحرافات وضمانا للموارد والأموال من أن تبدد في ما لا يفيد؛[1]

✓ أساليب التمويل الإسلامية ليست نقيضا للضمانات، فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل وأخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها؛

✓ أساليب التمويل الإسلامية تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، فلا مجال هنا الاستفادة طرف على حساب الطرف الأخر؛

✓ سعر الفائدة كثمن للإقراض والاقتراض هو ربا محرم شرعا، يقل معه النشاط التمويلي وينكمش معه النشاط الإنتاجي، على عكس التمويل الإسلامي الذي يغلب النشاط الإنتاجي على النشاط التمويلي.[2]

ثانيا: مبادئ التمويل الإسلامي:[3]

يتميز التمويل الإسلامي بعدة مبادئ تجعله يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

➢ **ارتباطه بالعقيدة:** لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق القيم التي يتبناها الإسلام؛

➢ **الواقعية:** تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة، فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد، وتحريم الربا والاحتكار والغش؛

➢ **تجنب الاكتناز:** يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة عن التداول وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، والاكتناز فقهيا هو حبس الزكاة فالإسلام يحث على رواج الأموال لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه و الذي يسبب ضائقة على الاقتصاد؛

➢ **تحريم الربا:** وقد ثبت ذلك في القران الكريم و السنة وإجماع المسلمين، حيث قال تعالى:"**يا أيها الذين امنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين(277) فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله و رسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون (278)"(سورة البقرة)** [4]؛

➢ استثمار المال في الطيبات و الابتعاد عن المحرمات.

---

[1]- سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، **التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018 جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص92.

[2]- نور الدين كروش، كمال العقاب، **التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: الحالة الماليزية**، مجلة العلو الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد:03، 2020،ص249.

[3]- زبير عياش، **التمويل الإسلامي كبديل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، تاريخ النشر 2016/05/15، ص ص117، 118.

[4]-.فتيحة عقون، أ.راضية مدي، **التمويل الإسلامي كبديل لمواجهة و تجاوز الأزمة المالية العالمية و آفاقها المستقبلية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، السنة الثالثة2012، ص40.

- **الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم: الغنم أو الخراج بالضمان**: من المعلوم أن البنوك لا تتعامل بالفائدة أخذا و عطاء، فهي تتعامل بنظام المشاركة في الربح و الخسارة؛
- **ارتباط عملية التمويل الإسلامية بعملية اقتصادية حقيقية**: أي أن التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد أو بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا إلى المجتمع.[1]

ثانيا :ضوابط التمويل الإسلامي

تضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته من أهمها ما يلي:[2]

- أ. ضابط المشروعية الحلال

ويعني ذلك أن يكون مجال المشروع الصغير حلالا طيبا ودليل ذلك من القرآن قول الله عز وجل {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم النساء آية 29.[3] لذلك يجب التأكد من أن نشاط المشروع الصغير حلالا طيبا .

ب. ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية:

يقصد بالمقاصد الشرعية بأنها المعاني والحكم التي أرادها الشارع من تشريعاته لتحقيق مصالح الخلق في الدنيا والآخرة.

ج. ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطرة

لقد أمرنا الإسلام بالمحافظة على المال وعدم تعريضه للهلاك والضياع ولا تعطيه للسفهاء، فقال تبارك وتعالي: "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم" سورة النساء، ولذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولوية قبل استيفاء الضروريات.

د. ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتنازه.

لقد أمرنا الله عز وجل بتجنب اكتناز المال، فقال تبارك وتعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم " التوبة آية 34[4].وكان لنظام زكاة المال دور هام في منع الاكتناز؛

---

[1]- فتيحة عقون، راضية مدي، **مرجع سابق**، ص40.

[2]- محمد عبد الله شهين محمد، **مرجع سابق**، ص ص68،69.

[3]- القرآن الكريم، **سورة النساء**، الآية 29.

[4]- القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 34.

هـ .ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق.

لقد أمرنا الله عز وجل بتدوين المعاملات فقال تبارك وتعالى : "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ..." البقرة آية 282[1]. كما اهتم فقهاء الإسلام بفقه الكتابة، ولقد احتوى التراث الإسلامي علي قرائن لإثبات ذلك.

و. **ضابط أداء حق الله في المال** وهو الزكاة: تعد زكاة المال فريضة شرعية، ومن أهم مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون " النور آية 56 [2]

وتعد هذه الضوابط من موجبات التمويل الفعال الهادف الذي يحقق التنمية الشاملة، كما أنها من أساسيات نجاح المنشآت الصغيرة.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية:

يمكن تقسيم مصادر الأموال التي تستخدم في التمويل الإسلامي للاستثمارات والتنمية الاقتصادية إلى مصادر داخلية وخارجية سنوضح كل منهما في ما يلي:

1- **المصادر الداخلية:**

أ. **رأس المال**: يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل والذي تقوم باستثماره استثمارا مباشرا في المشروعات الإنتاجية، و رأس المال هذا يتكون من مساهمة الشركاء في البنك فالملكية هنا مشتركة سواء كانت هذه المشاركة مادية في شكل نقود أو عروض فنية – أصول ثابتة- مادية أو معنوية.

ب. **الاحتياطات**: يقوم البنك الإسلامي بتكوين احتياطي خاص لضمان قيمة الودائع الثابتة والودائع بإخطار و وقايتها من الخسارة وهناك عدة أنواع من الاحتياطات سنتطرق إليها فيما يلي:

1. **الاحتياط القانوني**: هو نسبة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المصرف؛
2. الاحتياط العام: هو حساب لا يفرضه القانون ة لكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس المال المصرفي؛
3. **الاحتياطات الأخرى**: هو حساب يخصص لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالمصرف.

ج. **الأرباح غير الموزعة:** هي الأرباح الممولة للأعوام المتتالية و تستعمل عادة توسيع في نشاط المؤسسة وتمويل استثمارات جديدة[3]

[1]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 282.

[2]- القرآن الكريم، **سورة النور**، الآية 56.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص 289،290

2- **المصادر الخارجية:** تنقسم إلى:[1]

أ. **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** تقدم هذه الخدمة إلى عملائها من الأفراد أو الشركات دون تقييم هذه الودائع بأي قيد سواء عند السحب أو الإيداع أي أنها لا تستحق أي ربح و لا تتحمل أي خسارة؛

ب. **الودائع الادخارية:** تقبل المصارف الإسلامية الودائع الادخارية النقدية من المودعين بغيت استثمارها وتوقع معهم عقد مضاربة ويكون البنك في هذه الحالة المضارب والمودعين هم أرباب المال، بموجب هذه الخدمة يحصل المصرف الإسلامي على تفويض من العميل باستثمار وتشغيل أمواله و يحصل العميل على عائد ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة و مدة استثمارها

ت. **الودائع الاستثمارية:** هي وديعة نقدية تقبل من المودعين لغايات الاستثمار المخصص لمشروع محدد أو استثار معين.

ث. **المؤسسات المالية الإسلامية:** تقوم عدد من المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال لإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة مقابل عائد غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائدا.

ج. **شهادات الإيداع:** يتم إصدار الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة وتتأرجح مدة الشهادة بين (1-3) سنوات و تستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل متوسطة الأجل.

[1]- حيدة يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية (أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية)**، 2018، ص39،40،41.

خلاصة الفصل:

نظرا للدور الذي يلعبه التمويل عامة و الإسلامي خاصة في الحياة الاقتصادية ونموها حسب معظم النظريات الاقتصادية القائمة ،وجب علينا من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل الإحاطة بالجانب النظري لكل من التنمية الاقتصادية و التمويل الإسلامي من خلال عرض مجمل المفاهيم و الخصائص المتعلقة بالمتغيرين.

الفصل الثاني

مساهمات صيغ التمويل الإسلامي

في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد

تعرض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة متنوعة من صيغ التمويل ، منها ما هو قائم على مفهوم المديونية ومنها ما هو قائم على مفهوم الملكية ،حيث تكمن أهمية هذا التنوع في تحقيق أهداف برامج التنمية الاقتصادية المرجوة ،وفيما يلي عرض لمختلف صيغ التمويل الإسلامي ودورها التنموي،حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين تمثلا فيما يلي:

المبحث الأول: الدور التنموي لصيغ التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدور التنموي لصيغ التمويل الاسلامي

تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية باستعمال مجموعة من الأدوات والصيغ، حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية، وإيجاد البدائل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها وفيما يلي سنعرض أهم الصيغ والدور التنموي لها و أهم الدراسات التي عالجتها.

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي

1. صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الملكية

تتمثل صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الملكية فيما يلي:

أولا: صيغة المضاربة

1. تعريف المضاربة:

لغة: المضاربة لفظ على وزن مفاعلة وهو مشتق من فعل "ضرب"، تعددت معانيها والمعنى الأكثر شيوعا هو السير في الأرض بغرض التجارة وطلب الرزق [1].

اصطلاحا: تعتبر المضاربة كنظام يسهل عملية استثمار الأموال على أساس تعاقدي بين من يمتلك المال وبين من يعمل في ذلك المال، فيكون المصرف هو المالك للمال والمستثمر (المضارب) هو من يحتاج لهذه الأموال ليتجر بها، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة، بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة وأن وقعت فيتحملها رب المال وحده ويخسر المضارب جهده و عمله.

أول من عمل بها رسولنا الكريم صل الله عليه وسلم في مال سيدتنا خديجة رضي الله عنها. [2]

وتعرف المضاربة على أنها صيغة تمويلية استثمارية تمثل أهمية كبرى بين أدوات نظام التمويل الإسلامي، تقوم فكرتها على اتحاد مال من جانب وعمل من جانب آخر بقصد الإسترباح وتنمية الأموال.[3]

2. شروط المضاربة[4]

تتساوى المضاربة مع غيرها من العقود في الشروط العامة والمتعلقة بأهلية المتعاقدان، المحل والصيغة، أما الشروط الخاصة فهي التي تعرف بشروط صحة المضاربة وسنعرضها فيما يلي:

أ.الشروط الخاصة برأس المال:

- ✓ أن يكون رأس المال نقدا: اتفق الفقهاء على اشتراط ضرورة أن يكون رأس مال المضارب من النقود، وعدم جواز المضاربة بالعروض (من السلع و الأشياء العينية) للغرر الحادث نتيجة لبيعها وشرائها؛

---

[1]- محمد عيد المنعم أبو زيد، **المضاربة و تطبيقاتها العملية في المصاريف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط 7، 1996، ص 20.

[2]- صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2011، ص ص 272،273.

[3]- إخلاص باقر هاشم النجار، **المصارف الإسلامية**، جامعة البصرة، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية، دار الأيام، جمهورية العراق، 2017، الطبعة الثالثة، ص 102.

[4]- محمد عيد المنعم أبو زيد، **مرجع سابق**، صفحات، 26-28.

✓ أن يكون رأس المال معلوما: فإذا كان رأس المال مجهولا كانت المضاربة فاسدة، كان يدفع صاحب المال للمضارب مبلغا مجهولا لا يعلم مقداره ولا جنسه، وهذه الجهالة لرأس المال يمكن أن تقضي إلى نزاع وخلاف وهو ما نهت عنه الشريعة؛

✓ أن يكون رأس المال عينيا لا دينا: فلا تصح المضاربة إذا كان المال غير مملوك لرب المال لتجنب الوقوع في الربا كان يكون المدين معسرا فيقول له الدائن ضارب بالدين الذي عندك؛

✓ تسليم رأس المال إلى المضارب: فقد اجمع الفقهاء على وجوب تمكين المضارب من التصرف في مال المضاربة، وأن أي شرط يمنع المضارب التصرف يفسد المضاربة لأنه ينافي مقتضاها ويجعلها عقدا صوريا.

الشروط الخاصة بالربح:[1]

✓ أن يكون نصيب كل فرد معلوما عند التقاعد فمن شروط صحة المضاربة أن يتفق الطرفان على كيفية توزيع الربح بينهما وأن ينص على ذلك في العقد، وجهالة ذلك توجب فساد العقد؛

✓ أن يكون الربح مشتركا بين الطرفين: بحيث رب المال يأخذ حصته بماله والمضارب يأخذ بعمله؛

✓ أن يكون توزيع الربح حصة شائعة لكل من المضارب ورب المال، كنصفه أو ثلثه أو أي جزء يتفقان عليه؛

✓ أما الخسارة يتحملها رب المال من رأس ماله و لا يتحمل فيها العامل شيئا، طالما أنه لم يقصر أو يخالف الشروط.

ب. الشروط الخاصة بالعمل[2]:

✓ أن لا يضيق صاحب المال على العامل بتعيين شيء يندر فلو فعل ذلك فان المضاربة فاسدة؛

✓ يجوز لصاحب المال أن يشترط على المضارب أن لا يسافر بالمال، و لا يتجر فيه إلا ببلد معين أو نوع معين، أو لا يعامل إلا رجل بعينه.

و فيما يتعلق بأنواع العمل التي يجوز للعامل أن يعملها وما لا يجوز له فهي ثلاثة:

أ. عقد المضاربة، كالرهن، الإيجار، و الاستئجار للركوب أو العمل؛

ب. نوع لا يملكه بمنطق العقد، ويملكه إذا قيل له اعمل برأيك، ومثال ذلك دفع المال للمضارب وخلط مال المضارب بماله وبمال غيره، لأن رب المال رضي بشركته لا بشركة غيره ؛

ت. نوع لا يملكه بمنطق العقد، ولو قيل له اعمل برأيك،إلا أن ينص عليه كتابة والاستدانة لأن فيه شغل ذمته بالدين تجاه الغير، فلا يدل عليه اللفظ.

[1]- محمد عيد المنعم أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ص، 28،29.

[2]- مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية و المنهج التمويلي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن،الطبعة الأولى، 2012، ص ص263،264.

2. **تطبيقات صيغة المضاربة**[1]: من بين القطاعات التي يمكن لها الاستفادة من صيغة المضارة ما يلي:

أ. **القطاع التجاري:** عن طريق تنفيذ الصفقات الخاصة بتمويل مناقصات التمويل، وكذلك العملاء الذين لديهم خبرة في التجارة فيمكن تمويل الصفقات بالمال من قبل المصرف و يكون العميل مهمته بيع البضائع.

ب. **القطاع العقاري**: عن طريق بناء العقارات ثم يقوم العميل بالبناء و بيع الوحدات بيع ذلك.

ت. **القطاع الزراعي**: عن طريق تمويل مشروعات تسمين الإنتاج الحيواني، المصرف بالمال و العميل بالخبرة.

ثانيا: صيغة المشاركة

1. تعريف صيغة المشاركة[2]

لغة: جاءت لفظة المشاركة في اللغة لترتبط بلفظ الشركة

اصطلاحا: هي تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل لا الكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق أو هي عقد بين المشاركين في رأس المال و الربح.

أو هي عقد شبيه بعقد المضاربة عدا أنه بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإدارية وغيرها، وأنه عقد يلزم بموجبه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع مالي بتقديم حصته مال أو عمل للاستثمار بذلك المشروع.[3]

2. شروط صيغة المشاركة[4]:

يلزم لصحة عقد المشاركة بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالعقد (الأهلية، المحل و الصيغة) بعض الشروط، ألا و هي:

- ✓ يكون رأس مال الشركة معلوم القدر، ومن الأموال التي لا تتعين بالتعيين وهي العملات المتداولة؛
- ✓ أن يكون كل شريك أهلا للتوكيل، أي يكون متمتعا بالأهلية التي تمكنه من أن يكون أصيلا عن نفسه ووكيلا عن غيره من الشركاء؛
- ✓ أن يكون الربح معلوم المقدار، و جهالته تفسد الشركة؛
- ✓ أن يكون الربح للطرفين بنسبة شائعة من جملة الربح، فإن عينه أحدهم او جعل من نصيبه شيئا بطلت الشركة؛
- ✓ أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس المال وفقا لقاعدة "الغنم بالغرم"؛

---

[1]-- ملاك سلوى، زايد رابح، **واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد 01 الخاص (جزء01)، جانفي 2021، ص ص 112،113.

[2]- صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**، ص290.

[3]- إخلاص باقر هاشم النجار، **مرجع سابق**، ص ص 112،113.

[4]- مصطفى كمال السيد طايل، **مرجع سابق**، ص ص 268،269.

- ✓ أن تكون يد كل شريك يد أمانة في كل ما يختص من أعمال وأموال الشركة؛
- ✓ إن عقد المشاركة عقد غير لازم في حق الطرفين، ولكل شريك الحق في فسخ العقد متى شاء بشرط أن يكون ذلك بحضرة الشريك أو الشركاء الآخرين و لم يترتب عليه ضر.

3. تطبيقات صيغة المشاركة[1] :

المشار في واقع التطبيق المصرفي هي: تقديم المصرف و الشريك (الزبون) المال بنسب متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ويكون بموجبها مستحقا للحقوق ومتحملا للالتزامات مع توقيع عقد شرعي وقانوني بين الطرفين؛ ويمكن استخدام صيغة المشاركة في عمليات التجارة المحلية والتصدير والاستيراد الزراعي والصناعي والحرفي والمهني.

ثالثا: صيغة المزارعة

1. تعريف المزارعة[2]

هي نوع من الشركة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على إن تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها، أو أنها عقد حاصل بين مالك الأرض والبذور من ناحية والزارع من ناحية أخرى على زرع الأرض بحصة مشاعة من حاصلها .

والمزارعة عقد لازم لا ينفسخ إلا بالتقابل أو الفسخ بخيار الشرط أو بخيار تخلف بعض الشروط المشترطة فيه فيكون لمن اشترطها حق الفسخ ولا ينفسخ بموت أحدهما حيث سيقوم الوارث مقام أحدهما.

2. **شروط صيغة المزارعة[3]**

بالإضافة للشروط العامة التي يجب توافرها في كل عقد هناك شروط خاصة بعقد المزارعة تتمثل في الآتي:

- أن يكون الحاصل من الزراعة بين الشريكين لا يختص به أحدهما عن الآخر.
- أن تكون شركتهما بالاتفاق على كيفية توزيع العائد، حيث يكون نصيب كل منهما معروفا ومشاعا كأن تكون حصة العامل الربع، أو النصف والباقي لصاحب الأرض.
- تحديد مدة المزارعة حيث تكون كافية لإتمام الزرع فيها، كتحديد زمنها بالشهور أو بنصف السنة دون أن تكون المدة مفتوحة؛
- أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديد وبيان مساحتها، كأن يقول صاحب الأرض زارعتك على عشرين فدانا من أرض لي صفتها كذا وكذا؛

[1]- ملاك سلوى، زايد رابح، **مرجع سابق**، ص ص 112،113.

[2]- صادق راشد الشمري،.**مرجع سابق**، ص ص 313،314.

[3]- محمود محمد علي إدريس، **جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الاستثمار و تطورها: التمويل بالمزارعة نموذجا**،المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلام، العدد:01، 2020.ص 163 .

- تحديد نوع الزرع بالمناقشة حول معرفة جنس البذر ومن يتولى جلبه وجلب الآلات الزراعية المتعلقة بالزراعة ومن يقوم أيضا بالتنظيف وحفر مجرى الماء بالاتفاق بينهم صراحة أو ضما، كل ذلك يكون مسجلا بشفافية تامة، وذلك سدا لذريعة ثغرة الخلاف أو التنازع؛
- ممارسة الزرع و معرفة صلاحية الأرض الزراعية، و ذلك خوفا من الموانع المبطلة للمزارعة.

رابعا: صيغة المساقاة

1. تعريف المساقاة : وتعني السقي أو هي عقد على استغلال الأشجار والتي تعتبر من كأصول ثابتة بين طرفين احدهما صاحب الأشجار و الآخر يقوم على تربيتها وإصلاحها وفق حصة معلومة من ثمنها.[1]
2. شروط المساقاة:

المساقاة مثلها مثل أي عقد يجب أن تتوافر فيه الشروط العامة لصحة العقد في حد ذاته إضافة إلى شروط خاصة بهذا النوع من العقود وتتمثل في:

- أن يكون عمل العامل معلوما كإصلاح السواقي والسقي، وقطع الحشائش ؛

- أن يقوم العامل بإحضار ما يحتاجه في عمله من أدوات السقي إن لم تكن موجودة في الحقل؛

- أن يكون الشجر المسقى عليه معلوما بالرؤية أو بالصفة ولا يصح العقد على المجهول؛

- أن تكون المدة معلومة بالاتفاق إذ لا يجوز أن تبقى مجهولة منعا للضرر وطول المدة مكروه؛

- أن يكون عقد المساقاة قبل بدو صلاح الثمر، لأن الثمر بعد بدو صلاحه لا يحتاج إلى عمل والعامل في المساقاة إنما يستحق نصيبه بالعمل؛

- الاتفاق على كيفية تقسيم الناتج وأن يكون نصيب كل منهما جزءا مشاعا كالنصف، الثلث أو الربع ولا يصح أن تكون الأجرة من غير الثمر؛

- أن يكون أصل الشجرة مثمرا، أي مما جنى ثماره؛ وتحوز المساقاة في كل ما له أصول في الأرض كالنخيل والعنب والمروم والبقول وسائر الأشجار ذات الأصول الثابتة و الثمار المفيدة.

خامسا: صيغة عقد المغارسة

1. **تعريف المغارسة:** هي أن يدفع الإنسان الأرض لشخص، يغرسها بأشجار ويعمل عليها بجزء من الأشجار، كما عرفها مالك "هي أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيها عددا من الثمار معلوما، فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء للأرض".

شروط المغارسة :

الشرط الأول: أن يغرس فيها أشجارا ثابتة الأصول، دون الزرع و البقول. "ولا تحوز المغارسة في بقل ولا زرع"،

[1]- صادق راشد الشمري،. **مرجع سابق**، ص 313.

الشرط الثاني : أن تتفق أصناف الأجناس أو تتقارب في مدة إطعامها، وإثمارها، فإن اختلفت اختلافا متباينا لم يجز.

الشرط الثالث: ألا يضرب لها أجل إلى سنين كثيرة، فإن ضرب لها أجل إلى ما فوق الإطعام لم يجز، وإن كان دون الإطعام جاز؛

الشرط الرابع: أن يكون للعامل حقه من الأرض والشجر فإن كان له حصة من أحدهما خاصة لم يجز إلا أن جعل له مع الشجر مواضعها على الأرض دون سائر الأرض؛[1]

الشرط الخامس: ألا تكون المغارسة في أرض محبسة لأن المغارسة كالبيع، بمعنى يجب أن تكون الأرض مملوكة لصاحبها ملكية حقيقية .

2. صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية:

وتتمثل صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية فيما يلي:

أولا: صيغة المرابحة

1. تعريف المرابحة:

لغة: المرابحة مفاعلة من الربح، أي الزيادة أو النماء في التجارة.

اصطلاحا: هي اتفاق بين المصرف و العميل على أن يبيع الأول للأخير سلعة بثمنها وزيادة ربح متفق عليه، وعلى كيفية سداده [2]، بمعنى أن يطلب العميل من البنك الإسلامي شراء سلعة تحدد جميع أوصافها، وبعد ذلك يقوم البنك بشراء هذه السلعة ويمتلكها ثم يبيعها مرابحة لطالب الشراء بالأمر بالنسبة التي يتفق معه عليها والتي تسفر الزيادة في رأسمال، ويكون تسديد المبلغ فوريا أو على أقساط حسب ما اتفقا عليه[3]

2. **شروط المرابحة**[4]

يلزم لصحة المرابحة، بالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بالعقد (الأهلية، المحل، الصيغة) بعض الشروط التي تتمثل في الأتي:

- ✓ أن يكون الثمن معلوما للمشتري الثاني(العميل) لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع الزيادة (ربح)؛
- ✓ أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع؛
- ✓ أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا، لأن المرابحة بيع الثمن الأول مع زيادة (الربح) و الزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا؛

---

[1]- محمود محمد علي إدريس، **مرجع سابق**، ص167-170 .

[2]- فياض عيد المنعم حسنين، **بيع المرابحة في المصاريف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط 8، 1996، ص ص 19،22.

[3]- جودي ليلى، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتورة ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2017-2018، ص141.

[4]- مصطفى كمال السيد طايل، **مرجع سابق**، ص ص 274،275.

- ✓ أي يكون رأس المال من المثيلات كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة، ورأس المال هو ما لزم المشتري الأول بالعقد، أي ما ملك به البيع و وجب بالعقد، لا بالمال الذي يدفعه بعد العقد؛
- ✓ أن يكون العقد في البيع الأول صحيحا، فان كان فاسدا لم تجز المرابحة .

و مما ذكر من شروط، يتبين أن يكون الثمن محل المرابحة حاضرا يراه المشتري أو قد رآه وعرف مقدار الثمن الأصلي وبالتالي عرف مقدار الزيادة (الربح) والثمن الثاني.

3. أنواع المرابحة[1]

أ. **المرابحة البسيطة**: وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة يحددها البنك، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة، فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه إياها بربح في العادة، وقد يكون البيع مساومة دون ذكر ثمنها الأول (التكلفة) أو أمانة أي ذكر ثمنها الأول . وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا أو مقسطا.

ب. **المرابحة المركبة (المرابحة للآمر بالشراء):** هي احدي بيوع الأمانة، حيث يطلب شخص من شخص آخر أن يشتري له سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه بربح معين. وهذا النوع من البيع تقوم به البنوك الإسلامية ويشكل نسبة كبيرة من استثماراتها .

ثانيا: صيغة بيع السلم

1. تعريف بيع السلم:[2]

لغة: بمعنى الإعطاء والتسليف و الترك جاء في لسان العرب السلم بالتحريك السلف وأسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد و أسلم إليه الشيء دفعه.

اصطلاحا: أطلق الفقهاء اسم السلم على عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا، والآخر يتسلم سلفة أجلا فهو بيع لسلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد.

2. **أركان بيع السلم**[3]: أركان السلم هي ثلاثة عند جمهور الفقهاء و هي:

أ. **عاقدان**: المسلم وهو المشتري، ويسمى رب السلم، والمسلم إليه هو البائع؛

ب. **الصيغة (إيجابا وقبولا):** يفصح المتعاقدان عن رغبتهما في التعاقد وتصبح الصيغة بلفظ السلم والسلف؛

ت. **معقود عليه (المسلم فيه و رأس المال):** فالمسلم فيه هو الشيء المبيع و رأس المال، هو المدفوع في الشيء المبيع.

---

[1]- جغوط عبد الرزاق، سماش كمال، **دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد03، عدد 02، سبتمبر 2019، ص 60.

[2]- - مصطفى كمال السيد طايل، **مرجع سابق**، ص ص 284،.

[3]- فياض عيد المنعم حسنين، **التطبيق المعاصر لعقد السلم**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط 10، 1996، ص19.

3. شروط بيع السلم و هي[1]:

- ✓ أن يكون فيما يمكن ضبط صفاته من مكيل ووزن؛
- ✓ أن يصف المسلم فيه بما يختلف به الثمن اختلافا ظاهرا فيذكر جنسه ونوعه وحداثته ولونه وغير ذلك؛
- ✓ أن يذكر قدر المسلم فيه بالكيل في المكيل والوزن في الموزون والزرع في المزروع والعد في المعدود.
- ✓ أن يشترط المسلم إليه أجلا معلوما؛
- ✓ أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله أي في وقت حلوله، سواء كان المسلم فيه موجودا حال العقد أو معدوما؛
- ✓ بيان جنس المصنوع وقدره ونوعه وصفته لأنه لا يصير معلوما بدونه.

4. تطبيق بيع السلم بالمصارف الإسلامية:[2]

يمكن أن يكون عقد السلم طريقا لتمويل يغني عن القرض بالفائدة، فمن عنده سلعة مشروعة ينتجها يمكنه بيع كمية منها، تسلم في المستقبل، ويحصل على ثمنها حالا.

ولذلك يكون عقد السلم احد الوسائل التي يستخدمها البنك في الحصول على السلع موضوع تجارية، ما يستخدمه أيضا في بيع ما تنتجه شركاته و مؤسساته.

ويمكن استخدام بيع السلم في الإنشاءات العقارية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها و تسليمها بعد الانتهاء منها.

ثالثا: صيغة عقد الاستصناع:[3]

وهو عقد يتعهد بموجب احد الأطراف بإنتاج شيء معين، وفقا لمواصفات تم الاتفاق بشأنها، وبسعر تسليم محددين، و يشمل هدا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع، إنشاء، تجميع وتغليف.

شروط صحة عقد الاستصناع[4]:

يشترط في عقد الاستصناع الشروط التالية:

- ✓ أن يكون المعقود عليه معلوما ببيان جنسه و نوعه و قدره؛
- ✓ أن يكون الاستصناع مما يجري فيه التعامل بين الناس؛
- ✓ أن يحدد الأجل؛
- ✓ يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجال محددة .

---

[1]- جغوط عبد الرزاق، سماش كمال، **مرجع سابق**، ص 61.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص270.

[3]- عبد الله عبد المالك بن احمد رمضاني، **السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (2005-2013)** ، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،كلية الشريعة، السنة الجامعية 1436هـ-1437هـ ، ص 111.

[4]- حيدر يونس الموسري، **المصارف الإسلامية (أدائها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية)**، 2018،ص55.

تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الإسلامية:[1]

بدأ الاستصناع يحتل دورا في استثمارات المصارف الإسلامية، إذ قامت المصارف بتمويل المباني السكنية والاستثمارات بنظام الاستصناع، وساهمت بذلك بحل مشكلات معاصرة كثيرة إذا وفرت للمستصنع المواد الخام إضافة إلى العمل نفسه، وساهمت المصارف في صناعات أخرى عديدة وأبرمت عقود استصناع مع عملائها، غير أن أبرزها حجما في المعاملات هو المجال العقاري.

رابعا: صيغة عقد الإجارة

1. تعريف الإجارة:[2]

لغة: اسم للأجرة على وزن فعاله، من أجر يأجر.

اصطلاحا: هناك تعريفات عدة أهمها:

تعريف الحنابلة : "هي عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معينة، أو موصوفة في الذمة، أو على عمل شيء معلوم، بعوض معلوم.

تعريف الشافعية: "هي عقد على منفعة مباحة مقصودة معلومة، قابلة للبذل والإباحة، بعوض معلوم".

2.**تطبيقات صيغة الإجارة:**[3] يتم تطبيق الإجارة بالمصارف الإسلامية على النحو التالي:

- ✓ قيام البنك (المؤجر) بشراء أصول ثابتة محددة بمعرفة المستأجر؛
- ✓ يقوم البنك بتمويل شراء الأصل و امتلاكه ثم تأجيره بعقد متوسط أو طويل الأجل وتسليمه للعميل للانتفاع به واستخدامه.

والشكل الموالي يبرز أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تقدمها البنوك الإسلامية.

1- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص266.

[2]- أحمد محمد محمود نصار، **تمويل الخدمات في المصارف الإسلامية باستخدام صيغة الإجارة الموصوفة في الذمة**،معهد الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، دار الكتب العلمية، 2015، ص ص8،9.

[3]- - عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص266.

الشكل رقم 01: أهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية و القائمة على الملكية

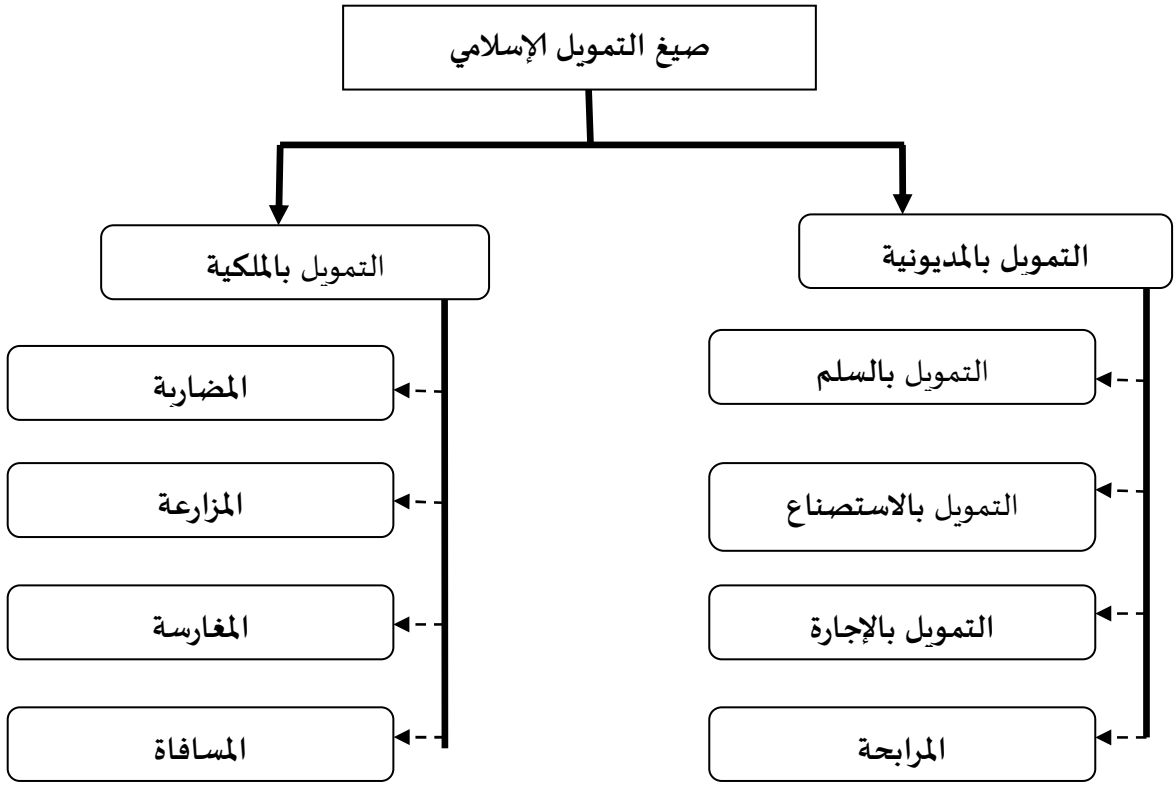

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: الدور التنموي لصيغ التمويل الإسلامي

أولا: مساهمات صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على الملكية

1- الدور التنموي لصيغة المشاركة[1]:

أسلوب التمويل بالمشاركة أسلوب فعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجالي الاستثمار والتشغيل ذلك على اعتبار أن العائد المحقق وفق صيغة المشاركة لا ينتج في الغالب إلا استثمار حقيقي،

وهو ما يساهم في الحد من التضخم، هذا فضلا عن تخفيض تكاليف الاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية وتوظيف الطاقات العاطلة. وهو ما ستعرض به بنوع من التفصيل فيما يلي:

1-1- **على مستوى الاستثمار:** يمكن لصيغة المشاركة أن تساهم في اتساع دائرة الاستثمار في البلاد الإسلامية و ذلك من خلال:

[1]- حريري عبد الغاني، قسول أمين، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل و الاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية**، مجلة الريادة للتجارة الاقتصادية، مجلد03، العدد: 02، (ISSN: 2437-0916)، جوان 2017،ص 69،70.

أ- **تخفيض تكاليف الاستثمار**: من المعلوم أنه كلما انخفضت تكاليف التمويل، كلما أدى ذلك إلى اتساع دائرة الاستثمار وإلى انخفاض تكاليف السلع والخدمات المنتجة، مما سيعمل على رفع وتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين

ب- **تخطي حاجز الضمانات:** الذي يمثل حاجز في حصول صغار المستثمرين على التمويل، وبالتالي فقد نجحت البنوك الإسلامية في جذب هذا القطاع الهائل والمؤثر بشكل كبير في زيادة الدخل الوطني للبلاد.

ت- **المشاركة في تمويل رأس المال العامل**: إن تمويل رأس المال العامل ذو أهمية بالغة كونه يعمل على توفير السيولة اللازمة لحسن سير هذا المشروع وعدم توقفه. و يمكن أن تستخدم المشاركة كبديل مشروع لما يعرف في البنوك التقليدية بالسحب على المكشوف من أجل تمويل رأس المال العامل على نحو تقوم فيه البنوك الإسلامية بتوفير رأس المال العامل وفق نسب متفق عليها؛

د- **تخصيص موارد التمويل للاستثمار**: سواء تعلق الأمر بتمويل رأس المال الثابت أو العامل للمنشأة، فإن التمويل بصيغة المشاركة يضمن توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الحقيقية وذلك لارتباط عملية التمويل بمساهمة البنك في المشروع، وهو ما لا نجده في التمويل القروض الربوية.

2-1- على مستوى توظيف الطاقات العاطلة: ما نلاحظه اليوم في مجتمعنا هو وجود أموال عاطلة وطاقات غير موظفة تتهرب من الاقتراض من الجهاز المصرفي وتتحرج من التعاون معه بسبب التعامل الربوي. وبتطبيق صيغة المشاركة يمكن رفع هذا الحرج وإقامة مشروعات يكون نتاجها تخفيض حجم البطالة، وما يرافقه من تخفيض في حجم الإعانات التي تقدمها الدولة.

و في الأخير فان ما سبق ذكره يعد تأكيد على أن صيغة المشاركة صيغة تنموية بكل ما للكلمة من أبعاد اقتصادية و اجتماعية.

2- الدور التنموي لصيغة المضاربة[1]:

تعتبر المضاربة تفاعلا بين أهم عنصرين من عناصر الإنتاج هما عنصر المال و عنصر العمل، هذا التفاعل بإمكانه أن يحقق نوعا من التوازن الاجتماعي بحيث يقلل من وجود الطبقية في المجتمع، ولتوضيح الدور الفعال الذي تساهم فيه طبيعة المضاربة في تمويل التنمية الاقتصادية نتطرق إلى النقاط التالية:

1. دور المضاربة المشتركة في تمويل التنمية الاقتصادية:

تتم المضاربة المشتركة بين طرفين طرف رأس المال والممثل في جميع أفراد المجتمع وطرف المضارب المتمثل في المصارف الإسلامية للتنمية، ويتبين من هذا أن لصيغة المضاربة دورا بارزا في تطوير الاستثمار المصرفي بحيث يمكن تجميع الأموال من مصادر متعددة دون الوقوع في الربا، الأمر الذي يحقق أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية وهو عنصر رأس المال هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المصرف عندما

[1]- حنان العمراوي، **دور الضاربة الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية –دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2010-2011، ص 119.

يقوم باستثمار هذه الأموال المجتمعة فإنه يقدمها على أساس المضاربة الشرعية، وهذا ما يشجع رجال الأعمال والمستثمرين على الإقبال على العمل بهذه الصيغة، لأنهم يتفادون خطر القروض الربوية.

كذلك تقدم المضاربة تمويلا نقديا يتمتع بالمرونة التي تسمح للمضارب برفع الكفاءة الإنتاجية للمشروع، كما أن تحديد نسب توزيع الربح مسبقا على المضارب وصاحب المال في شكل حصة شائعة، يجعل كل منهما يحرص على نجاح المروع و تحاشي الأخطاء، مما يزيد من فرص نجاحه[1]

الانعكاسات الايجابية لصيغة التمويل بالمضاربة[2]:

- **بالنسبة للإفراد (أصحاب الأموال):**

- إتاحة فرصة كبيرة و متنوعة أمامهم للاستثمار الحلال؛
- حماية أموالهم، لأن المصرف الإسلامي بصفته مشترك يحافظ على اصل رأس المال وإن كان لا يضمن الربح لان خضوع المشاريع لدراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ونحوها، و متابعة ومراقبة المصرف لها أثناء عملها يقلل مخاطرة تعرضها للخسارة.

- **بالنسبة للمصارف (المضارب المشترك):**

- توفير احتياجاته المالية دون تحمل أعباء الفائدة المسبقة على القروض الربوية أو اقتراف إثم الربا؛
- إمكانية خلط الأموال ووضع قيود على أصحاب الأموال والمضاربين لتنظيم الأعمال الاستثمارية وإجراء توزيع دوري للأرباح مع بقاء عملية المضاربة دون تصفية؛
- جذب المدخرات الهاربة من غشم الربا.

- **بالنسبة للمضاربين (المستثمرين ورجال الأعمال):**

- عدم تحمل المضاربين أعباء الفائدة وتشجيع من يتعامل منهم بالربا على الدخول دائرة النشاط والاستثمار الحلال؛
- منح حجم التمويل المناسب للاستثمار المناسب، والوقت المناسب للمستثمر المناسب.

- الدور التنموي لصيغ المزارعة، المغارسة والمساقاة[3]

يمكن أن تساهم كل من المزارعة والغارسة والمساقاة بقدر كبير في التنمية، فتطبيق هذه الصيغ ومثل ما هو الحال بالنسبة لصيغتي المشاركة والمضاربة سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستثمار الزراعي وما يصاحبه من تخفيض للتكاليف الاقتصادية الإضافية التي يتحملها المجتمع، إضافة إلى أن تطبيقها سيساهم في الحد من التضخم كونها تعمل على ربط عمليات التمويل بعمليات اقتصادية حقيقية، كما أن

[1]- الطاهر قانة، **المصارف الاسلامية و دورها في رفع الكفاءة الإنتاجية**، دار الخليج، **2018**، ص270.

[2]- حنان العمراوي، **مرجع سابق**، ص ص120،121.

[3]- حريري عبد الغاني، د.قسول أمين، **مرجع سابق**، ص 73.

التمويل الذي توفره هو تمويل عيني، زد على ذلك أن هذه الصيغ تتخطى حجز الضمانات الذي يمثل عقبة في حصول صغار المزارعين على التمويل و بالإضافة إلى ما سبق فإن لهذه الصيغ ميزات إضافية تجعل منها أساليب فعالة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية كونها تربط بالقطاع الزراعي وهذا من خلال:

3-1- **توفير مدخلات القطاع الصناعي**: تمد الزراعة القطاع الصناعي بكثير من المواد الأولية، سواء النباتية كالقطن في صناعات النسيج، أو الحيوانية كاللحوم والحليب في الصناعات الغذائية. وفي هذا المجال ونظرا لأن الدول الإسلامية مجتمعة تملك أراضي شاسعة قابلة للزراعة، فإنه يمكن للبنوك الإسلامية ن تقوم بمشروعات زراعية تجارية واسعة وكثيفة،

وهذا عن طريق توفير مختلف المدخلات و التجهيزات التي يحتاجها الفلاحون من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه الأرضي ستحتاج إلى مشروعات ضخمة للري، وعليه يمكن للبنوك الإسلامية أن تتولى مشروعات توفير المياه أيضا.

3-2- **تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي:** إن دخول البنوك الإسلامية في عقود المزرعة والغارسة والمساقاة سيعمل على تأمين الاحتياجات الغذائية في ظل العجز المتزايد في تلبية هذه الاحتياجات اعتمادا على الإنتاج المحلي في معظم الدول الإسلامية، كما أن دخول البنوك الإسلامية في هذه العقود سيعمل من تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال الحد من الهجرة نحو المدن، بل وقد يشجع الهجرة العكسية.

3-3- **توظيف الطاقات العاطلة:** تمثل العمالة المرتبطة بالقطاع الزراعي شريحة كبيرة ومعتبرة من سكان العالم الإسلامي، سواء كانت من العمال المباشرين في هذا القطاع كالمزارعين، أو ممن يرتبط عملهم بهذا القطاع كالصناعيين وحتى تجار الخضر والفواكه، وفي إطار سعيها إلى محاربة البطالة، فإنه يمكن للبنوك الإسلامية وفقا لصيغ المزارعة والمغارسة والمساقاة أن تقوم بمساعدة الكثير من الشباب المسلم لينتقلوا من عاطلين عن العمل إلى منتجين وملاك، وهذا بمساعدتهم على تملك منافع الأراضي الزراعية من خلال توفير بعض المعدات اللازمة لاستصلاحها، وهذا ضمن ما أصبح يعرف في كثير من الدول ببرنامج "الأرض لمن يخدمها".

وعملية يمكن القول أن صيغة المزارعة، المغارسة والمساقاة لا تقل أهمية عن المشاركة والمضاربة في دفع عجلة التنمية في البلاد الإسلامية، خاصة تنمية القطاع الزراعي الذي أصبح يمثل حجر عثرة في طريق التنمية في كثير من الدول الإسلامية كالجزائر.

ثانيا: مساهمات صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية القائمة على المديونية.

الدور التنموي لصيغة المرابحة[1]

تعتبر المرابحة من أهم الأنشطة التي تحقق عدة أثار ايجابية على صعيد التنمية الاقتصادية أهمها:

[1]- عمار درويش، **الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المرابحة)**، مجلة دراسات إسلامية، المجلد 12، العدد 02، تاريخ النشر 2020/12/22، ص ص 197،198.

تساعد المرابحة في تنشيط وإنعاش التجارة وذلك بتمكين التاجر الذي يملك أموال من شراء ما يريد من السلع و تسديد أثمانها آجلا بأقساط ومعنى هذا أنها تؤدي إلى تداول المال بين أفراد المجتمع و ألا يصبح حكرا على المقتدرين، فقط وهو تحقيق احد أهداف المالية الإسلامية (تداول المال)؛

نسبة المخاطرة متدنية في عقد المرابحة على خلاف المضاربة والمشاركة، وبالتالي فان عائدها يكاد أن يكون مضمونا مما يخدم مصلحة البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية، ويزيد من قدرة البنك الإسلامي على استقطاب فئات جديدة تسعى إلى تحقيق الأرباح، ومنه ضمان للتوسع في تعبئة الموارد المالية الخارجية التي تؤدي إلى التوسع في النشاط الاستثماري؛

بالرغم من الدور الاقتصادي الذي تؤديه المرابحة في تنشيط التجارة وإنعاش الاقتصاد إلا أنه على النقيض قد يتسبب في نشر ثقافة الاستهلاك لدى الأفراد مما يؤثر سلبا على نمو الادخار، الأمر الذي ينعكس سلبا على عملية تعبئة الموارد المالية ومنه على التنمية الاقتصادية.

1. الدور التنموي لعقد الاستصناع[1]:

يعتبر الاستصناع وسيلة من وسائل تسيير التمويل وذلك لقدرته على تمويل المشاريع التنموية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، حسب الدورة الإنتاجية لكل منتوج، وهو يهم خاصة قطاع الحرفيين.

يمكن الاستصناع من ربط شبكة من التواصل بين مختلف الوحدات الاقتصادية المنتجة من خلال ما يسمى بالمقاولة من الباطن، مما يؤدي إلى تقوية الروابط بين الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى نوع من التكامل المبني على الشراكة الاقتصادية الفعالة بين مختلف الوحدات الاقتصادية.

يعتبر أداة فعالة للتنويع في الإنتاج تسمح بتعبئة واسعة للقوى العاملة، مما يؤدي إلى القضاء على البطالة.

2. **الدور التنموي لعقد الإجارة[2] :**

يلعب هذا النوع دورا هاما في تمويل التنمية خاصة في الدول الإسلامية من خلال:

- ✓ تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة الأرباح مما يعمل على زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، ويرافق ذلك زيادة الطلب الفعال مما يؤدي من جديد إلى زيادة الإنتاج؛
- ✓ تخطها لحاجز الضمانات يمنح فرصة كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل مما يساعد على توفير مناصب العمل؛
- ✓ تنمية الزراعة من خلال توفير مختلف الآلات والمعدات التي يحتاجها المزارعين؛
- ✓ الحد من التضخم لإتاحته الحصول على تمويل عيني بدل التمويل النقدي مما يحد من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

[1]- عمران بوريب، **سياسات التمويل بصيغ الاستصناع و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية- دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-20012،ص ص 124،125.

[2]- ملاك سلوى، د.زايد رابح، **مرجع سابق**، ص ص 117، 118.

2. **الدور التنموي لعقد السلم :**

يساهم هذا النوع من العقود في:

- ✓ توفير رأس المال الثابت للمؤسسات من خلال توفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع؛
- ✓ تمويل الحرفيين وصغار المنتجين وتخفيض تكاليف التمويل؛
- ✓ تمويل الصادرات؛
- ✓ تمويل رأس مال العامل من خلال قيام البنك بتوفير السيولة الأزمة و حصول في المقابل على جزء من الإنتاج في تاريخ لاحق؛
- ✓ تمويل عجز الميزانية من خلال إصدار صكوك سلم لتمويل العجز المالي في مبزانية الدولة.

المطلب الثالث: مؤشرات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

دخلت الجزائر عالم الصيرفة الإسلامية لأول مرة بعد إفراج البنك المركزي عن القانون المنظم لها، الذي كان مقتصرا على بنكين هما بنك البركة الجزائري و مصرف السلام، إلى حين تعديل القانون في موازنة 2020، ويأتي ذلك في إطار امتصاص الأموال المتداولة في السوق السوداء، ومواجهة أزمة السيولة التي تعصف بالبنوك، كما يأتي في إطار محاولة لجذب الأموال الجزائرية المستثمرة في بنوك إسلامية تعمل خارج البلاد خاصة أرويا. وفي الجدول التالي توضيح لتطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر:[1]

جدول رقم 01: تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر

السنة	المؤشرات
1990	إنشاء هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و مقرها مملكة البحرية، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر.
1991	تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر (بنك البركة) في 1991/05/20
2000	تأسيس اول شركة تامين تكافلي في الجزائر (البركة و الأمان سابقا، سلامة للتامينات حاليا) في 2000/03/26.
2003	طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة (مؤسسة عمومية) التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة 2003 ،مول هذا الصندوق مشاريع و مؤسسات صغيرة و متوسطة لفئة الشباب، بدون أي فوائد ورافقه حينها شعار" أعطه المال ليصبح مزكيا هو الأخر"
2005	تنظيم ملتقى دولي حول المصارف الإسلامية "واقع و أفاق "،كلية العلوم الإسلامية،جامعة الجزائر.

[1]- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي- تقييم تجربة الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد:03، العدد: 01، 2018، ص82-84.

2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (السلام) في شهر 06/2006. اعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية عام 2006 وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية
2008	تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية
2009	تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية وبديل البنوك الإسلامية، في عدة جامعات جزائرية
2010	تنظيم ندوة علمية دولية حول: الخدمات المالية وادارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتنمية
من2011الى 2013	إطلاق حملة لا للفوائد الربوية"، التي انطلقت في 2011، بعدد مشاركين يفوق 9 آلاف مشترك في الصفحة الأولى من التواصل الاجتماعي، و بالقيام بمظاهرات ومسيرات سلمية عبر كامل التراب الوطني، للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية و كانت أهم مطالب الحملة هو إلغاء سعر الفائدة المحدد ب 1٪ في لونساج أحد برامج ترقية سوق العمل المعتمدة من طرف الدولة من أجل دعم الشباب
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGBفي 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (بنك برقان، و بنك الكويت الأردن, و بنك تونس الدولي)، و يقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي. ففي عام 2013، كانت 22 % من القروض الممنوحة كانت وفق التمويل الإسلامي.
2014	تزايد فتح تخصصات و فروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية و التمويل الإسلامي و تزايد إقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات بمختلف جامعات الوطن ومنح شهادات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات والمؤتمرات التي تعقد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي
2015	انعقاد ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر ونوه الخبراء إلى ضرورة تعديل قانون القرض والنقد بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية، ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الإسلامية في السوق المالية الجزائرية، معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكفله الدستور لكل الجزائريين
2016	مناقشة خبراء مؤخرا، الفرص الكبيرة التي تتيحها سوق الصيرفة الإسلامية، وكذلك الآفاق التي تفتحها هذه الشعبة للاقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلا لاستقطاب الأموال، خاصة وان التقديرات الحالية تشير إلى أن الجزائر تفقد ما يقارب عن 20 بالمائة من الأموال المتداولة ضمن التعاملات الإسلامية في العالم والتي تقدر بنحو 350 مليار دولار.

2017	قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي. - تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و "بنك التنمية المحلية"، من خلال التعديلات في قانون النقد و القرض التي تخص على وجه الخصوص مواده 67 و 68 و73 والذي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز الـ 5 سنوات.
2018	توسع نوافذ إسلامية في بنوك عمومية أي أن تجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية، وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة.
2019[1]	يعتبر النظام 18-02 (الصادر بتاريخ 04نوفمبر 2019) والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرف التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية.
2020[2]	إطلاق النظام 20-02 من طرف بنك الجزائر والمتعلق بطرح 9 منتجات للصيرفة الإسلامية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بتصرف

1. لمحة عن المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر:

يعتبر بنك البركة أول بنك يعمل وفق مبادئ الشريعة و بعد عقدين من الزمن تأسس ثاني بنك وهو مصرف السلام .

1.1 بنك البركة الجزائري:[3]

هو أول مصرف خاص وإسلامي جزائري، حيث تم إنشاؤه عام 1991م بعد صدور قانون التحرير المالي (قانون النقد و القرض) 10/90 الذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة، وتشكل البنك برأس مال مختلط جمع بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) وعند صدور الأمر 11/03 صار للبنك الحق

[1]- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد: 01-2020، ص 29.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةّ، **يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، العدد:16، النظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 2020/03/15، 2020/03/24، ص32.

[3]- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة قعلول، **نفس المرجع**، ص33.

في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات مع حرصه على أن تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويوضح الجدول التالي أهم تطورات أصول بنك البركة للفترة 2016-2018:[1]

الجدول رقم 02: تطور أهم الأصول لبنك البركة من 2016-2018

	2016	2017	2018
مجموع الميزانية	210344	248633	270996
حقوق الملكية	24312	24546	27429
الودائع	170137	207944	223995
التمويلات	110711	139677	156460
خارج الميزانية	64210	72108	61124
الإيراد المصرفي الصافي	8539	8669	11850
نتيجة السنة المالية	3984	3548	5167

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة (2018).

الشكل رقم 02: تطور أهم الأصول لبنك البركة من 2016-2018

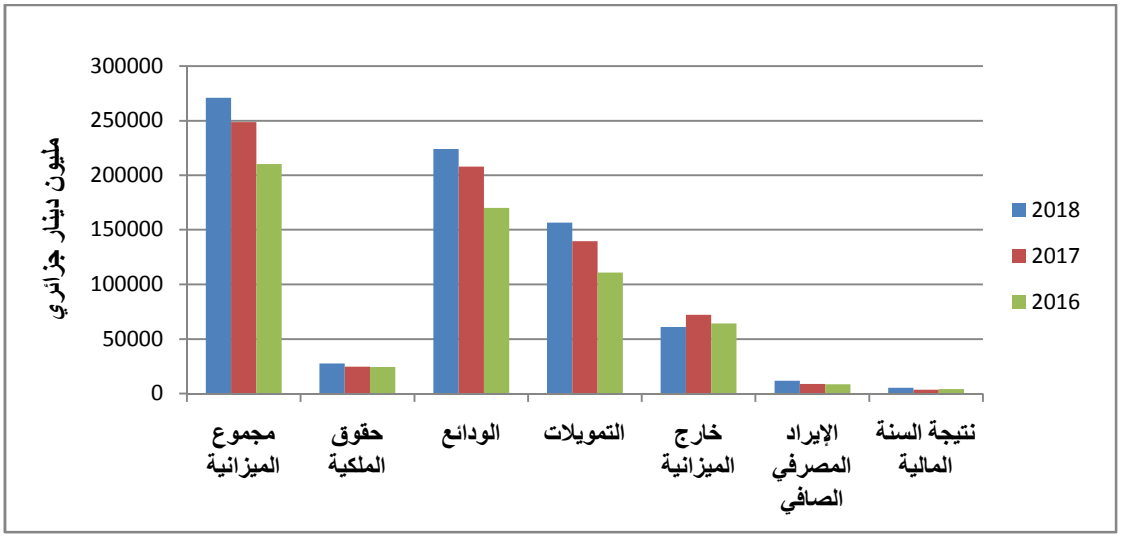

المصدر: من إعداد الطالبتين

1.2 بنك السلام الجزائر:[2]

حصل بنك السلام على ترخيصه عام 2008 ثاني بنك إسلامي في الجزائر، و يقدم خدماته للشركات والإفراد بالإضافة إلى عروض التمويل و الادخار و جميع الخدمات البنكية الأخرى وحقق نمو متسارع في السنوات الأخيرة، ويوضح الجدول التالي تطور حجم أصول المصرف للفترة 2013-2017(الوحدة مليون دولار): **الجدول رقم 03: تطور حجم أصول مصرف السلام من 2013-2017.**

[1]- بنك البركة، التقرير السنوي 2018، تطور الأرقام الهامة، ص5-7.
[2]- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة قعلول، **نفس المرجع**، ص ص 34،35.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول	343$	315$	352$	461$	745$

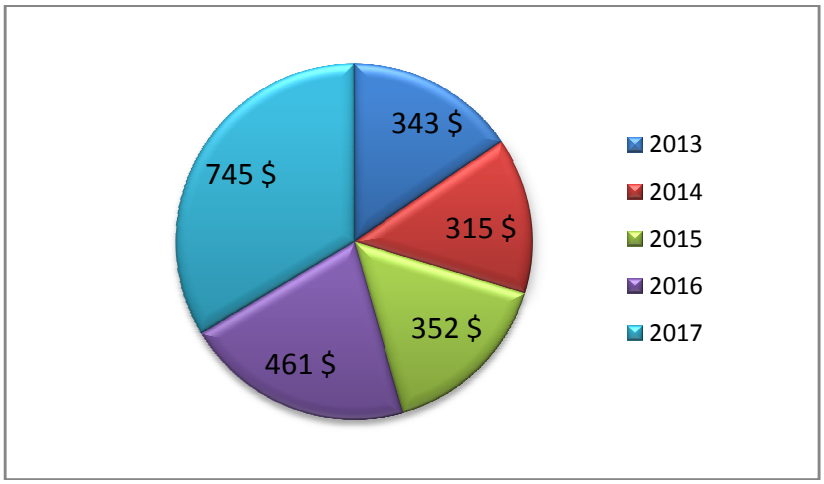

شكل(03) تطور حجم أصول بنك السلام للفترة 2013- 2017

المصدر: التقرير المالي لبنك السلام (2017)

2. أهم مؤشرات المصارف الإسلامية في الجزائر:[1]

تتمثل أهم المؤشرات في كل من الموجوداتّ، الودائع، القروض وحقوق الملكية و الأرباح في كل من بنك البركة و السلام، و الجدول التالي يمثل أهم المؤشرات:

جدول رقم 04: تطور بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر من خلال أهم المؤشرات

السنوات	المصرف	2012	2013	2014	2015	2016
الموجودات	البركة	1,760	2,010	1,840	1,870	-
	السلام	420	506	339	365	478
الودائع	البركة	1,197	1,481	1,434	1,51	-
	السلام	248,58	306,27	166,14	213	311
التمويل	البركة	832	802	930	-	-
	السلام	265,03	368,23	252,12	191	264
الأرباح	البركة	54	52	53	41	-
	السلام	14,35	16,21	12,9	3	10

المصدر: عبد الرزاق بن عطية، **مرجع سابق**، ص ص 250،251.

[1]- عبد الرزاق بن عطية، **واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3،جامعة برج بوعريريج، تاريخ النشر: 2018/12/30، ص ص 250،251.

الشكل رقم 04: تطور أهم المؤشرات لبنك البركة ومصرف السلام

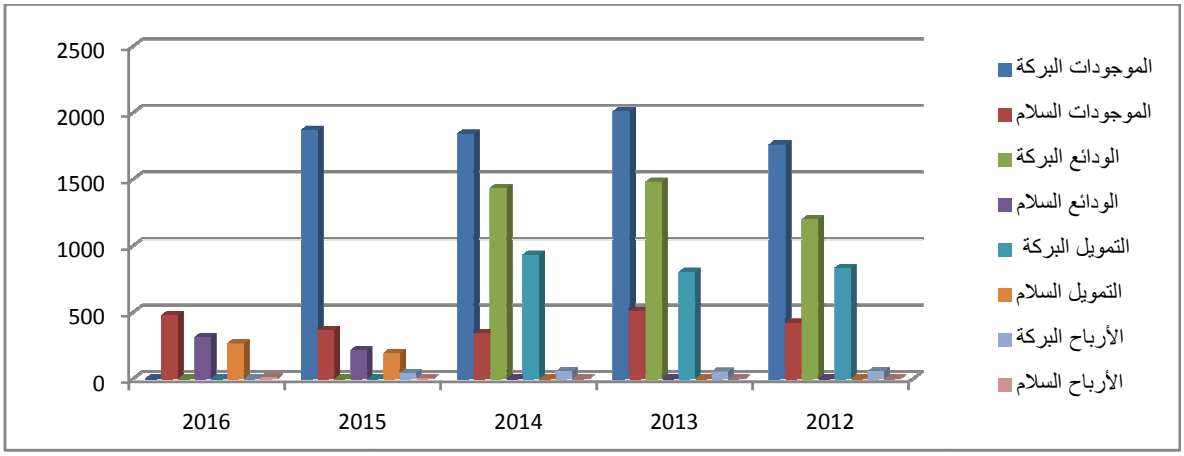

المصدر: من إعداد الطالبتين

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن كل من : الموجودات, الودائع، التمويل والأرباح الخاصة بنك البركة تفوق بإضعاف - تلك الخاصة بمصرف السلام ويكن إرجاع ذلك إلى الأقدمية حيث يعتبر بنك البركة الأقدم الذي تأسس سنة 1990 مقارنة بمصرف السلام حديث التأسيس 2008 (18 سنة فارق).

3. سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضرورة حتمية يجب مراعاتها، خاصة مع تزايد المصارف الإسلامية مستقبلا، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة المصارف الإسلامية في الجزائر في النظام المصرفي:

الجدول رقم 05: تطور بعض مؤشرات مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي

السنوات	المصرف	2012	2013	2014
الموجودات	المصرف الإسلامي في الجزائر	**2,180**	2,516	2,179
	النظام المصرفي الجزائري	123,000	130,000	135,000
الودائع	المصارف الإسلامية في الجزائر	1,446	1,787	1,600
	النظام المصرفي في الجزائر	85,000	91,000	96,000
التمويل الجزائري	المصارف الإسلامية في الجزائر	1,097	1,170	1,182
	النظام المصرفي في الجزائر	55,000	65,000	67,000

المصدر: عبد الرزاق بن عطية، **مرجع سابق**، ص251.

الشكل رقم05: تطور بعض مؤشرات مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

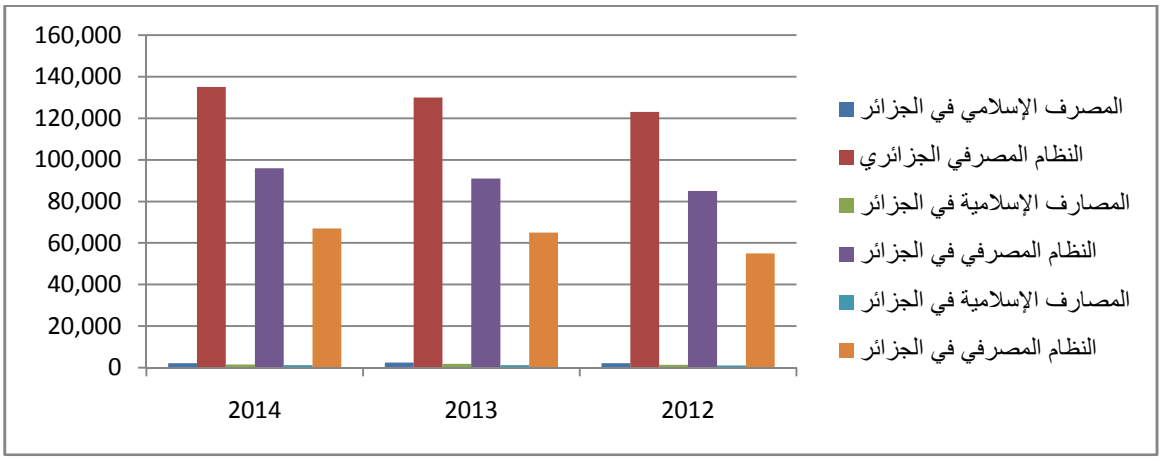

المصدر: من إعداد الطالبتين

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن الموجودات الودائع والتمويل الخاصة بالمصارف الإسلامية الجزائرية متدنية جدا مقارنة بنظرتها العاملة في النظام المصرفي الجزائري و يرجع ذلك لقلة المصارف الإسلامية والمقدر عددها بمصرفين اثنين فقط (02) . (بنك البركة ومصرف السلام) .[1]

النوافذ الإسلامية:[2]

تمثل في بنك "**الخليج الجزائري**"الذي تأسس عام 2003 من خلال مساهمة ثلاث بنوك هي: بنك برقان، بنك الكويت وبنك تونس الدولي، وقد وصلت حصة التمويلات الإسلامية التي منحها البنك إلى نسبة 22% من إجمالي التمويل الممنوح سنة 2013

أطلق بنك "**رست الجزائر**" نافذ إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة، إضافة إلى حساب للتوفير ألتشاركي يسح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لقد تم الإطلاع على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حاولنا تناول الأحدث منها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

01. **دراسة ملاك سلوى و زايد رابح 2021 بعنوان " "واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19"**[3]:

[1]- عبد الرزاق بن عطية، **مرجع سابق**، ص 252.
[2]- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة قعلول، **نفس المرجع**، ص 35.
[3]- ملاك سلوى و زايد رابح، **مرجع سابق**.

حيث عالج الباحثان إشكالية كيف يمكن لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل خاص من التخفيف من آثار جائحة كورونا (كوفيد19)، وماهر الدور الذي تلعبه في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل هذه الجائحة.هدفت الدراسة إلى:

- ✓ توضيح تداعيات جائحة كورونا على الصعيد العالمي.
- ✓ توضيح دور الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأزمات في ظل الجائحة.
- ✓ دراسة مجالات تطبيق كل صيغة من الصيغ الواردة في النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020.
- ✓ تحديد مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في دعم مختلف القطاعات.
- ✓ تحديد البدائل التي تقدمها كل صيغة في ظل جائحة كورونا وأزمة انهيار أسعار النفط.

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا على الصعيد العالمي وكذا التعريف بالتمويل الإسلامي وتحديد دوره في إدارة الأزمة في الجزائر من خلال النظام 20-02 ، حيث توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج تمثلت في :

- ✓ تطبيق نظام 20-02 و تجسيد الصيغ الواردة فيه سيسهم بشكل كبير في توفير مصادر خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تتميز الصيغ الإسلامية بمرونة عالية مما يجعلها تتناسب مع مختلف القطاعات الزراعية،الصناعية،التجارية والخدماتية.
- ✓ قدرة منتجات المالية الإسلامية على معالجة الأزمات الاقتصادية وعلى التكيف والاستمرار و التضامن في مواجهة الأزمات المختلفة.
- ✓ التوجه نحو الصيرفة الإسلامية من شأنه تشجيع الادخار ومحاربة الاكتناز.

02. **دراسة نور الدين كروش و كمال العقاب 2020 بعنوان "التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة،الحالة الماليزية"**[1].

حيث عالج الباحثان إشكالية كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تصبوا لتحقيقها مختلف الدول والحكومات،فالدراسة هدفت إلى توضيح العلاقة بين التمويل الإسلامي وتحقيق التمنية المستدامة من طرف كل الدول أين اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد المفاهيم المتعلقة بكل من التنمية المستدامة و مختلف أبعادها وسبل تحقيقها على أرض الواقع،وكذا تحديد المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي ومختلف صيغه والعلاقة التي تربطه بالتنمية المستدامة.كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال عرض الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتجربة الماليزية،حيث توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج تلخصت :

- يمتاز التمويل الإسلامي باحترامه لمعايير الشريعة الإسلامية بتنوع صيغه، حيث يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاته للجانب الاجتماعي والبيئي،وماهر يؤدي لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛

[1]- نور الدين كروش و كمال العقاب، مرجع سابق.

- تساهم مختلف صيغ التمويل الإسلامي المتاحة من مشاركة، مضاربة،أجارة واستصناع وغيرها في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي من خلال رصد المبالغ المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد الوطني ورفع قدراته الإنتاجية بما يسهم في تخفيض نسبة البطالة وتحفيز الأفراد على الاستثمار والإنتاج؛
- تساهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التبرع في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي من خلال توفير موارد مالية مهمة لأصحاب الدخول الضعيفة؛
- يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي من خلال حمايتها للموارد الطبيعية من التبديد وترشيد استخدامها وكذا حماية البيئة من مختلف المخاطر التي تحدق بها.

03. **دراسة عمار درويش2020 بعنوان:"الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة،المشاركة،المرابحة)"**[1]:

اهتمت الدراسة بإشكالية الدور المتميز الذي يمكن أن تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تسليط الضوء على مفهوم التمويل الإسلامي،خصائصه،معاييره ومختلف صيغه، حيث خلصت الدراسة إلى نتيجة أن صيغ التمويل الإسلامي بتنوعها لها دور فعال في جلب الودائع التي يعزب أصحابها عن توظيفها في البنوك الربوية، الأمر الذي يدفع نحو تعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

04. **دراسة رحمة بلهادف 2020 بعنوان"قراءة في واقع و أفاق التمويل الإسلامي"**[2]

حيث عالجت الباحثة إشكالية ما مدى الاعتماد الدولي على التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي.
هدفت الدراسة إلى:

- تحديد المفاهيم الأساسية حول التمويل الإسلامي؛
- تقييم واقع التمويل الإسلامي على المستوى العالمي؛
- عرض أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي؛
- محاولة استشراف مستقبل التمويل الإسلامي وما يمكن اتخاذه من تدابير لتعزيز عملية نموه.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي، وتوضيح واقعه و أفاقه على المستوى العالمي بناءا على مجموعة من البيانات الإحصائية، حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- أثبت التمويل الإسلامي نجاعته في تمويل الاقتصاد نظرا إلى ما يتمتع به من مميزات من خلال التمويل الأمن للاقتصاد دون الرفع من معدلات التضخم، ضبط المديونية و تجنب التراكمات النقدية؛

- تحقيق التعاون النقدي والمالي مابين البلدان سواء الإسلامية منها أو غير الإسلامية نظرا لوحدة صيغه؛

---

[1]- عمار درويش، **مرجع سابق.**

[2]- رحمة بلهادف، **قراءة في واقع و أفاق التمويل الإسلامي**، مجلة أدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد: 06-العدد :01، 2020، جامعة الجلفة، الجزائر.

- التمويل الإسلامي من أسرع بدائل التمويل نموا خلال السنوات الأخيرة؛

- التمويل الإسلامي لم يعد مقتصرا على بعض البنوك الإسلامية فقط، فقد تزايد الاهتمام الدولي بباقي أدوات التمويل الإسلامي الأخرى كالتكافل، الصناديق الإسلامية والصكوك الإسلامية؛

- أصبح التمويل الإسلامي النموذج الأمثل لمعظم دول العالم في تمويل اقتصادياتها، على الرغم من وجود العديد من التحديات التي تعيق عملية انتشاره بشكل أسرع و أوسع والتي معظمها متعلق بالكفاءات، الحكومة و تأثيرات الأنظمة المالية الأخرى

05. **دراسة سمية إبراهيم أحمد 2020بعنوان " دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"[1]:**

حيث عالجت الباحثة إشكالية ما هو البنك الإسلامي، أسسه و موارده و كذا ماهية العلاقة بين البنوك الإسلامية و التنمية الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى :

- ✓ إبراز أهمية ومكانة الجهاز المصرفي بلا فوائد، ودوره في تمويل الاستثمار بمختلف فروعه.
- ✓ إبراز كفاءة و فعالية أساليب صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية.
- ✓ اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالبنك الإسلامي وتحديد أسسه وموارده إضافة إلى تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بأنواع صيغ التمويل التمويل الإسلامي وأهمية تطبيقها في البنوك الإسلامية،كما انتهجت الباحثة منهج دراسة حالة لعرض مجموعة من الإحصائيات لدراسة ميدانية بطريقة الاستبيان.توصلت الباحثة من خلال بحثها هذا إلى مجموعة من النتائج تمثلت تمثلت في :
- ✓ إن المصارف الإسلامية باتت تشكل قوة مالية واقتصادية في ان واحد؛
- ✓ واجهت المصارف الإسلامية تحديا كبيرا من قبل المصارف التجارية العالمية؛
- ✓ عدم وجود سوق مالية إسلامية دولية منظمة للمساعدة على الاستخدام الأمثل للأموال الخاصة؛
- ✓ قدرة البنوك الإسلامية على أداء نفس الدور الذي تقوم به البنوك التقليدية.

06. **دراسة العابد برينيس شريفة 2019 بعنوان "دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية،عرض تجربتي ماليزيا وباكستان" [2] :**

هدفت هذه الورقة البحثية تبيان كيف يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في تجربتي ماليزيا وباكستان،حيث اعتمدت الكاتبة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل بعض جوانب الدراسة إضافة إلى منهج دراسة حالة لدراسة تجربتي ماليزيا وباكستان في مجال التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق أهداف التنمية حيث استخلصت الباحثة مجموعة من النتائج تمثلت في :

- تطبيق ماليزيا للشريعة الإسلامية في القطاع المصرفي لم يكن أبدا عائقا أمام تقدمها؛

[1]- سمية إبراهيم أحمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، جوان2020.

[2]- العابد برينيس شريفة، دور **التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية،عرض تجربتي ماليزيا وباكستان**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، أوت 2019.

- نجاح التجربة الماليزية عائد إلى تركيزها على تطوير الإطار القانوني اللازم لنجاح التمويل الإسلامي وكذلك إنشاء البنية التحتية للصيرفة الإسلامية؛
- تعد تجربة باكستان من التجارب الناجحة في التوجه الإسلامي إذ توفر البنوك و المؤسسات الإسلامية عدو صيغ تمويلية تعمل على زيادة فعالية نشاطها؛
- تجربتي ماليزيا و باكستان وجهتا دعوة إلى الاقتصاد العالمي بما فيه غير الإسلامي إلى فتح مجال التمويل الإسلامي أمام المستثمرين لاختيار النظام الذي يضمن لهم هامش ربح بأقل المخاطر.

07. **دراسة عبد الرزاق معايزية وجمال سالمي 2018** بعنوان "**صيغ و أساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية**"[1]:

حيث عالج الباحثان إشكالية : ما هي أهم الصيغ التي يمكن أن يقدمها التمويل الإسلامي، وما هي الشروط و الضوابط التي تحكم هذه الصيغ، فهدفت الدراسة إلى التعريف بصيغ التمويل الإسلامي وكيفية تطبيقها في البنوك الإسلامية، أين اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تقديم مفاهيم مفصلة عن مختلف صيغ التمويل الإسلامي وتحديد خصائصها وشروطها إضافة إلى بعض التمارين التطبيقية لشرح كيفية العمل بها أو تطبيقها من قبل البنوك الإسلامية. خلص الباحثان الى مجموعة من النتائج تلخصت في :

- يشتمل الاقتصاد الإسلامي على جزمة من الأساليب والصيغ التمويلية كالمضاربة، المشاركة ... الخ؛

- تناسب كل صيغة من الصيغ نوعا محددا من الاستثمار وهذا حسب رغبة المستثمرين والممولين مما يتيح الفرصة لخيارات أكثر حسب الاحتياجات والرغبات؛

- يعد إعادة الاعتبار للبنوك الإسلامية ضرورة تمليها بيئة العمل الحالية وتؤكدها أزمة الفقاعات المالية الأخيرة، ونظرا لرغبة الجمهور الواسع في ذلك ولتتمكن من الوصول إلى الأوعية الادخارية غير المعبأة.

- من أهم البدائل المطروحة ضمن قائمة أدوات مالية إسلامية لتفادي الأزمات التي وقع فيها غيرنا هي استخدام وتعزيز التعامل بالطرق الشرعية كالقرض الحسن والمرابحة والإجارة وبيع السلم و المشاركة وغيرها وتفادي التعامل بالفوائد؛

- هناك تحديات عديدة تواجه تطبيق بدائل مالية إسلامية منها تحديات سياسية وأخرى عقائدية ومنها تحديات اقتصادية ترتبط بمستوى التقدم الاقتصادي ومدى حداثة الجهاز المالي والمصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى تحديات ترتبط أساسا بالموارد البشرية المسيرة لعملية التحول نحو أدوات التمويل الإسلامي؛

- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر على استخدام الصيغ الإسلامية؛

[1]- عبد الرزاق معايزية وجمال سالمي، **صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد:09، جوان 2018.

- التعاون مع وسائل الإعلام لتوجيه عمليات نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية الإسلامية إلى كافة المستثمرين المحتملين وأعضاء أجهزة المراقبة وموظفي و عاملي البنوك.

08. **دراسة بن عزة إكرام و بلدغم فتحي 2018 بعنوان "مكانة الصيرفة الإسلامية و دورها في تفعيل النشاط المصرفي – تقييم تجربة الجزائر"[1]:**

تمحورت اشكالية الدراسة حول أساليب تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والتحديات التي تواجهه، حيث هدف الباحثان إلى تسليط الضوء على أهم أساليب الصيرفة الإسلامية إضافة إلى تطور العمل بالصيرفة الإسلامية بالجزائر إلى جانب تقديم اقتراحات و حلول من أجل تفعيل مكانة التمويل الإسلامي والعمل به في الجزائر.

اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مختلف المفاهيم و التعريفات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مبادئها و أساليبها، إضافة إلى منهج دراسة حالة لعرض أهم الإحصائيات المتعلقة بتطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2018.وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها:

- الصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت مقتصرة على خدمات بنك البركة الذي تأسس عام 1990؛
- لقد تمكنت البنوك الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها و المشاكل التي تعترضها من تحقيق نتائج مرضية تمثلت في تحقيق بنك البركة لنتائج مالية متميزة خلال عام 2016؛
- توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أضحى أمرا واقعا نظرا للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في المجتمع الجزائري؛
- حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية مقابل سيطرة البنوك؛
- شروع عدة بنوك ومؤسسات مصرفية في دراسة جدوى طرح منتجات مصرفية على أساس قواعد المرابحة التي تقوم على مبدأ شراء المنتوج و إعادة بيعه للزبون بصيغة تمنع التعامل الربوي؛
- تجنب الجزائر اللجوء إلى السوق الخارجية للاستدانة من خلال الدعوة الى ضرورة استعمال الموارد المالية المتداولة خارج الأطر الرسمية.

9- **دراسة حريري عبد الغني و قسول الأمين 2017 بعنوان "الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية".[2]:**

حاول الباحثان معرفة ما إذا كان بإمكان البنوك الإسلامية المساهمة فعلا في دفع عجلة التنمية في البلاد الإسلامية، وكذا معرفة ما إذا كانت جميع الصيغ التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية أو تنص عليها في أنظمتها التأسيسية والقائمة على مفهوم الملكية صيغا تنموية،

[1]- بن عزة إكرام و بلدغم فتحي، **مرجع سابق.**
[2]- حريري عبد الغني و قسول الأمين، مرجع سابق.

حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي للتعريف بمختلف الصيغ الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية وتطبيقاتها المعاصرة بالبنوك الإسلامية و كذا الدور التنموي لها.توصل الباحثان من خلال دراستهما إلى مجموعة من النتائج تمثلت في :

- لا تطبق البنوك الإسلامية جميع صيغ التمويل الإسلامية، حيث أن بعض الصيغ كالمزارعة والمساقاة لم تطبق لحد الآن أو طبقت في عدد محدود جدا من البنوك وذلك بالرغم من النص عليها كأساليب للتمويل والاستثمار في أغلب الأنظمة التأسيسية ببنوك الإسلامية؛

- أسلوب التمويل بالمشاركة أسلوب فعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجالي الاستثمار والتشغيل وذلك لما ينتج عنها من تخفيض لتكاليف الاستثمار و توسيع قاعدة الملكية وتوظيف الطاقات العاطلة والحد من التضخم؛

- بعض الصيغ كالمضاربة بالرغم من تطبيقها في جانب حشد الموارد المالية إلا أن البنوك الإسلامية لم تتوسع في استخدامها بالشكل المطلوب فيما يخص جانب منح التمويل؛

- صيغ المزارعة، المغارسة والمساقاة لا تقل أهمية عن المشاركة والمضاربة في دفع عجلة التنمية في البلاد الإسلامية خاصة تنمية القطاع الزراعي الذي أصبح يمثل حجر عثرة في طريق التنمية في كثير من الدول الإسلامية كالجزائر؛

- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم الملكية يمكن أن توسع بشكل كبير من قاعدة المستفيدين من التمويل خاصة وأنها تتخطى حاجز الضمانات، وجدير بالذكر هنا أنه بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها وفي بلد كالجزائر لا زالت تعاني صعوبات جمة في سبيل الحصول على التمويل اللازم لنشاطاتها، وهذا رغم فوائض السيولة التي تعاني منها البنوك الجزائرية والتي وصلت حد التخمة في السنوات الأخيرة؛

- إن صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مفهوم الملكية تضمن التخصيص الأمثل لموارد التمويل عكس الكثير من عمليات التمويل التي تقدمها البنوك التقليدية خاصة في الغرب أين توجه لأعراض المضاربة في بورصات السلع والأوراق المالية والتي غالبا ما تكون عقودا وهمية يمكن أن تلحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد كونها لا تتعلق بعمليات إنتاج حقيقية. ولعل خير دليل على هذا الأمر هو الأزمة المالية العالمية التي فجرتها أزمة عقود الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت تداعياتها لتطال الاقتصاد العالمي ككل؛

- تساهم صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية وعلى مبدأ تقاسم الأرباح و الخسائر في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب مختلف عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية؛

- إن جميع صيغ التمويل الإسلامي التي تستخدمها البنوك الإسلامية بغض النظر عن مدى تطبيقها تعتبر صيغ تنموية.

10- **دراسة سلام عبد الرزاق 2012 بعنوان "إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية"[1]:**

حيث عالج الكاتب من خلال دراسته إشكالية مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في التنمية متبعا المنهج الوصفي،وهدفت الدراسة إلى تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية،أبعادها وقواعدها في الإسلام ،وكذا التعريف بمختلف صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية. توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدول الإسلامية التي تبنت الصيرفة الإسلامية حققت دورا هاما في الدفع بعجلة التنمية وذلك من خلال الاختلاف بين البنوك التقليدية و نظيرتها الإسلامية من جهة ، ومن جهة أخرى درجة الخصوصية التي تتمتع بها هذه الأخيرة لاعتمادها على مقاصد الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

01. **دراسة Abubakar Sadiq Usman, Rosmaini Tasmin [2] 2017 بعنوان " دور التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيز التنمية البشرية في البلدان الإسلامية ".**

الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف الإطار المفاهيمي لدور التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين التنمية البشرية ،معتمدة على منهج تحليل الوثائق،حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

التمويل الأصغر الإسلامي هو مكانة سوقية متنامية ذات نهج شامل نحو تمكين الإنسان وزيادة الدخل والرفاهية.

يتم استخدام الدخل الناتج عن العملاء لتحسين الظروف الصحية والمستوى التعليمي للأطفال.

مؤسسات الزكاة و الأوقاف تستعيد زخمها نحو أهميتها الاجتماعية و الاقتصادية.

هذه المؤسسات ضرورية لتوليد الأصول المجتمعية،وبناء القدرات الإنتاجية،وخلق الثروة والمعرفة والمهارات التي من شأنها تعزيز المكانة التقنية لأصحاب المشاريع،حيث يمكن ان يؤدي هذا النهج نحو الشمول المالي وتحسينات في تنمية راس المال البشري والتعليم وتنمية المهارات وتحسين توفير راس المال المادي وتوسيع نطاق الوصول إلى الائتمان الصغير للفقراء المنتجين.

[1]- سلام عبد الرزاق، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد:03، 2012.

[2] - Abubakar Sadiq Usman, Rosmaini Tasmin, **The Role of Islamic Micro-finance in Enhancing Human Development in Muslim Countries**, Journal of Islamic Finance, Vol. 5, N° 1 (2016) 053 – 062, IIUM Institute of Islamic Banking and Finance, ISSN 2289-2117 (O) / 2289-2109 (P)

02. دراسة Daud Mustafa, Abubakar Jamilu Baita and Aminu Yusuf Usman1 (2018) بعنوان "تحليل أثر التمويل الإسلامي على الإدماج المالي والنمو الاقتصادي في بلدان مسلمة مختارة: دروس لنيجيريا":

تقدم هذه الدراسة تحليلا لتأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي والشمول المالي في بلدان إسلامية مختارة تم تصنيفها على أنها الأسواق الأساسية التسعة للتمويل الإسلامي (المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، تركيا، اندونيسيا، البحرين، باكستان)، وهذا على ضوء المكانة البارزة والبيئة التمكينية التي تتمتع بها الدول التي شملتها العينة.

تستخلص هذه الدراسة الدروس من تجارب البلدان التي تم أخذ عينات منها حول كيف يمكن لدول غيرها مثل نيجيريا بمواردها الهائلة أن تستخدم بكفاءة الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي من أجل النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود تأثيرات ايجابية وهامة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.
- يتأثر الشمول المالي ايجابيا بالتمويل الإسلامي ولكن بشكل ليس كبير.

03. دراسة لـ **Aulia Fuad Rahman[2] وHosam Alden Riyadh 2016: بعنوان التمويل الإسلامي: التوجهات الحالية و المستقبلية و التحديات**

هدفت الدراسة إلى توضيح ثلاث عناصر أساسية وهي تطور التمويل الإسلامي،فرص التمويل الإسلامي وتحدياته،وقد خلصت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من التطور الذي حققه التمويل الإسلامي إلا أن هناك العديد من التحديات أهمها الاختلاف بين النظرية والتطبيق وذلك للانقسام المفاهيمي بين علماء الشريعة والخبراء الماليين المعاصرين، إضافة إلى القيود التي تفرضها الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، لذا يجب توفير نظام اقتصادي إسلامي للعمل مع النظام المالي الإسلامي والذي هو جزء منه فبدونه سيكون التمويل الإسلامي ضعيفا.

المطلب الثالث: نقد الدراسات السابقة

01. نقد دراسة ملاك سلوى وزايد رابح:

1- Daud Mustafa, Abubakar Jamilu Baita and Aminu Yusuf Usman, **IMPACT ANALYSIS OF ISLAMIC FINANCE ON FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH IN SELECTED MUSLIM COUNTRIES: LESSONS FOR NIGERIA**, International Journal of Economics, Management and Accounting 26, The International Islamic University Malaysia, 2018, p:393-414.

2 -Aulia Fuad Rahman1 & Hosam Alden Riyadh, **Islamic Finance: Current, Future Trends and Challenges**, Journal of Islamic Banking and Finance, December 2016, Vol. 4, No. 2, pp. 25-33, ISSN 2374-2666 (Print) 2374-2658 (Online).

عنوان الدراسة كان دقيقا ومحصورا جدا بموجب الحدود الزمنية للدراسة التي كانت ظرفية نظرا للأزمة الصحية المنتشرة وقت البحث أما عن المكان فقد اتخذ الباحثان الجزائر بلدهما من خلال عرض مقدمة مختصرة تناولت وجوب اتجاه الجزائر عن مصادر غير نفطية في ظل انتشار جائحة كورونا (كوفيد19) التي باتت تهدد اقتصادها.

جاءت إشكالية البحث عبارة عن عدة تساؤلات،تلتها عدة فرضيات ،تمحورت حول كيفية إيجاد حلول للخروج من الأزمة الاقتصادية التي كانت وليدة الأزمة الصحية بأقل الخسائر الممكنة عن طريق الصيرفة الإسلامية، ولكن من الملاحظ أن الباحثان لم يأخذا بعين الاعتبار واقع الاقتصاد الكلي للجزائر حيث أن جائحة كورونا ما هي إلا ظرفية إن صح التعبير، وعليه لا يمكن التفكير في التوجه نحو منتجات غير نفطية فقط في ظل الجائحة بل هو حتمية لابد منها في كل الأظرفة والأزمنة وهو ما يسعى الى تحقيقه الاقتصاد الجزائري عبر مختلف برامج التنمية المنتهجة.

عرض الباحثان ملخصا باللغتين العربية والإنجليزية تضمن الحديث فقط عن النظام 02-20 الصادر عن بنك الجزائر والمتحدث عن إتاحة مختلف المنتجات الإسلامية في المصارف الجزائرية.

لم يستخدم الباحثان الهوامش لتوثيق المصادر ،كما أن الدراسة افتقرت إلى المراجع حيث تم الاعتماد على مرجع واحد فقط هو ويكيبيديا(30-04-2020) جائحة فيروس كورونا.

02. نقد دراسة نور الدين كروش و كمال العقاب:

عنوان البحث كان مختصرا وواضحا يشير إلى هدف معين دون غيره، حدد من خلاله الباحثان مجتمع دراستهما دون ذكر الإطار الزمني.

قدم الباحثان مقدمة مطولة بعض الشيء تناولت التنمية بمختلف فروعها ومصادر تمويلها،حيث تضمنت الإشكالية سؤالا رئيسيا كان هو موضوع الدراسة،إضافة إلى أسئلة فرعية وكذا فرضيات كإجابة أولية لها.

قدم الباحثان مجموعة من الإحصائيات لتطور التنمية في ماليزيا بفضل اعتماد التمويل الإسلامي الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول عدم عرض تجربة الجزائر ولو على سبيل الذكر كإحصائيات فقط باعتبارها تنتهج الصيرفة الإسلامية عي الأخرى منذ مدة من الزمن.

عرض الباحثان ملخصهما باللغتين العربية والإنجليزية موضحين هدف الدراسة وكذا النتائج المتوصل إليها.

لم يقم الباحثان بوضع الهوامش حيث اكتفيا بقائمة من المراجع العربية و الأجنبية

03. نقد دراسة عمار درويش:

جاء عنوان البحث دقيق و واضح، سهل المعاني لكن الدراسة تفتقر إلى الإطار الزمني و المكاني حيث أن الباحث لم يحددها

كانت المقدمة مطولة نوعا ما تناولت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008(أزمة الرهن العقاري)، أسبابها، دوافعها والنتائج المترتبة عنها، ليبين الباحث مساوئ النظام المصرفي التقليدي بطريقة غير مباشرة.

طرح الباحث إشكالية واضحة تمثلت في سؤال مباشر واحد فقط دون اللجوء إلى أسئلة فرعية أو حتى فرضيات تدعم فكرة بحثه.

اكتفت الدراسة بجانب نظري دون غيره دون حيث لم يقدم الباحث أي إحصائيات أو بيانات تبين الدور التنموي لكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي التي تطرق إليها.

عرض الباحث ملخص بحثه باللغتين العربية والإنجليزية بصورة مختصرة تعكس أهداف البحث وكذا النتيجة المتوصل إليها.

لم يقم الباحث باستخدام الهوامش حيث اعتمد فقط على قائمة المراجع آخر البحث

04. نقد دراسة رحمة بلهادف:

عنوان البحث جاء مفهوما بكلمات بسيطة وواضحة الهدف دون ذكر الايطار الزمني و المكاني

مقدمة الدراسة كانت عامة تناولت التمويل الاسلامي بشكل عام، حيث قدمت الباحثة اشكاليتها في شكل سؤال رئيسي مغاير لكلمات العنوان، لكن دعمته بأسئلة فرعية حتى لا تشتت ذهن القارئ و اتبعتها بفرضيات

قدمت الباحثة مجموعة من الإحصائيات الهامة حول تطوير التمويل الإسلامي عبر العالم، لكن دون ذكر تجربة الجزائر هي الأخرى موضوع دراستنا.

تناول ملخص البحث أهداف الدراسة و النتائج المتوصل إليها باللغتين العربية و الانجليزية

الاكتفاء بقائمة المراجع دون التهميش

05. نقد دراسة سمية إبراهيم احمد:

دراسة جاءت بعنوان مختصر جدا ذو مفهوم مختصر و واضح، دون تحديد الإطار الزمني والمكاني.

قدمت الباحثة مقدمة بحثها بشكل مختصر مستدلة بآيات من القرآن الكريم، كون التمويل الإسلامي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، كانت إشكالية البحث عبارة عن عدة أسئلة بسيطة ومباشرة بعيدة عن الإيحاء غير المباشر الذي يشد انتباه القارئ.

تناولت الباحثة مجموعة من المفاهيم النظرية عن البنوك الإسلامية و كذا مختلف صيغ التمويل الإسلامي دون ذكر أي إحصائيات أو بيانات، لتقوم بتقديم استبيان في جانبها التطبيقي الذي أجرته على عينة من مجتمع لم يتم التعريف به (الدولة) تضمن فئة من العمال و المثقفين حول مدى معرفتهم بالبنوك الإسلامية و مدى تقبلهم لتطبيق نظام مصرفي إسلامي، الأمر الذي جعل من الدراسة تفتقر إلى الكثير من الدقة حيث كان بإمكان الاستبيان أن يكون حول الفئات التي تتعامل فعلا بالصيرفة الإسلامية عوض تفضيل هذه الأخيرة، خاصة في بلد مثل السعودية

قدمت الباحثة ملخص بحثها باللغتين العربية و الانجليزية بعرض عن التمويل الإسلامي بصفة عامة دون التطرق إلى أهداف البحث أو ما توصلت إليه من نتائج

اكتفت الباحثة بقائمة من المراجع دون القيام بوضع الهوامش لتوثيق المصادر

06. نقد دراسة العابد برينيس شريفة:

عنوان البحث جاء واضحا بكلمات سهلة و معنى بسيط،محددا الإطار المكاني الذي تمثل في دولتي ماليزيا و باكستان دون ذكر الحدود الزمنية.

مقدمة البحث جاءت مختصرة دقيقة تناولت موقع الصيرفة الإسلامية والاهتمام بها وسرعة انتشارها، أما عن إشكالية الدراسة فقد طرحت الباحثة سؤالا مباشرا بنفس كلمات عنوان البحث مطنبة بمجموعة من الفرضيات للإجابة عن إشكاليتها.

اعتماد الباحثة على المزج بين المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة سمح بتقديم مجموعة من الإحصائيات و البيانات لانتشار التمويل الإسلامي عبر العالم.

لكن الأمر الملحوظ غياب أي حديث أو إحصائيات عن الجزائر حدود دراستنا و بلد الباحثة وكذا من البلدان التي تطبق الصيرفة الإسلامية،حيث كان بإمكانها القيام بمقاربة أو مقارنة بين الجزائر و حدود دراستها (ماليزيا و باكستان).

عرضت الباحثة ملخص دراستها باللغتين العربية والإنجليزية وبشكل مختصر تضمن أهداف البحث و النتائج التي توصلت إليها الدراسة،حيث دعت إلى الإقتداء بتجربتي ماليزيا وباكستان في بقية المصارف العالمية في الاعتماد على التمويل الإسلامي متناسية اختلاف الطبيعة القانونية والفكر الإيديولوجي والأوضاع الاقتصادية من بلد لأخر.

لم تستخدم الباحثة الهوامش لتوثيق المصادر بل اكتفت بقائمة من المراجع أخر البحث.

07. نقد دراسة عبد الرزاق معايزية وجمال سالم:

جاء عنوان البحث مباشرا وواضحا لغيره من عناوين الدراسات المشابهة مع ذكر الإطار المكاني دون الزمن.

قدم الباحثان دراستهما في مقدمة مختصرة، و جاءت إشكالية البحث في شكل فقرة، تضمنت عدة أسئلة كانت عبارة عن تفكيك لعنوان البحث متبوعة بفرضية.

عرف الباحثان بمختلف صيغ التمويل الإسلامي مدعمين بحثهما بتمارين تطبيقية عن كل صيغة لكن الأمثلة طبقت بالأردن وليس بالجزائر حيث تختلف القوانين و الضوابط.

عرض الباحثان ملخصا مختصرا جدا باللغتين العربية و الانجليزية تناول أحداث البحث

غياب الهوامش لتوثيق المصادر و الاكتفاء بقائمة المراجع

08. نقد دراسة بن عزة إكرام و بلدغم فتحي:

دراسة جاءت بعنوان واضح و مباشر دون تعقيد متضمنة الإطار المكاني دون الزمني منه

قدم الباحثان دراستهما في مقدمة مختصرة عامة، حيث جاءت إشكالية البحث في شكل سؤال واحد ومباشر بنفس كلمات العنوان دون ذكر أي فرضيات.

عرض الباحثان تطور تجربة الجزائر في التمويل الإسلامي من سنة 1990 إلى سنة 2018 في شكل جدول تضمن تواريخ تأسيس بعض البنوك السلامية، و كذا مختلف المؤتمرات و القوانين الصادرة عن بنك الجزائر لكن دون تقديم احصائيات و ارقام تساعد على معرفة مدى نجاعة التمويل الاسلامي في الجزائر

لخص الباحثان دراستها باللغتين العربية و الانجليزية في شكل جد مختصر تناول اهداف بحثهما

لم يقم الباحثان بوضع الهوامش لتوثيق المصادر و اكتفيا بقائمة من المراجع آخر البحث

09. نقد دراسة حريري عبد الغني وقسول الأمين :

عنوان البحث تضمن عبارات واضحة تبين الهدف من الدراسة ،دون تحديد مجتمع وزمن الدراسة.

عرض الباحثان مقدمة عامة ،حيث جاءت إشكالية البحث في شكل عدة اسئلة دون اللجوء إلى فرضيات.

عرض الباحثان دراسة نظرية عرفا من خلالها بمختلف صيغ التمويل الإسلامي خاصة تلك القائمة على مفهوم الملكية ودورها التنموي في البنوك الإسلامية ،دون تقديم أي إحصائيات أو أرقام تساعد في الدفاع عن فكرة البحث من جهة وتساعد على التعرف عن ى نجاعة تلك الصيغ من جهة أخرى ،خاصة في البنوك الجزائرية.

جاء ملخص البحث شاملا نوعاما ،تناول أهداف البحث باللغتين العربية و الانجليزية.

الاكتفاء بقائمة المراجع دون التهميش.

10. نقد دراسة سلام عبد الرزاق:

بالنسبة لعنوان البحث فانه تضمن كلمات بسيطة و سهلة الفهم، و لكنه لا يحتوي على الحدود الزمنية للدراسة و لا مجتمع الدراسة في حين ان محتوى البحث تكلم عن السودان و دول الخليج لكنه لم يتحدث عن تجربة الجزائر بلد الباحث

سرد الباحث مقدمة عامة للبحث متطرق فيها إلى المشكلة أساس البحث دون تحديد سؤال رئيسي يعبر عن المشكلة حيث مزج بين الأهداف و الأهمية و النتائج في مقدمة، كما انه لم يتطرق لأية فرضيات أو أسئلة فرعية تدخل عنصر التشويق للبحث، كما لم يقدم أي إحصائيات تدعم النتائج التي توصل إليها، بل اكتفى بالدراسة النظرية

شملت الدراسة ملخص باللغتين العربية و الانجليزية

استخدم الباحث طريقة الهوامش لتوثيق المصادر، حيث إن جميع المراجع الواردة في التهميش و ردت في قائمة المراجع.

القيمة المضافة للدراسة:

من خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة الأجنبية منها و العربية تبين أن معظمها يتشابه مضمونا خاصة في الجانب النظري ،حيث نجد الاختلاف في العناوين وطريقة المعالجة من باحث لآخر.

أما فيما يخص الإحصائيات فمعظم الدراسات كانت تفتقر إلى إحصائيات تمكننا من اعتمادها كمرجع خاصة فيما يتعلق بمجتمع دراستنا الجزائر ،حيث أن معظم الباحثين الجزائريين لم يقدموا أرقاما و بيانات فيما يخص واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ،الأمر الذي سوف نقوم بإضافته من خلال بحثنا هذا ،فإضافة إلى الإطار النظري لدراستنا حول التنمية الاقتصادية والتمويل الإسلامي سوف نحاول تقديم أحدث ما توصل إليه هذا النوع من الصيرفة في الجهاز المصرفي الجزائري ،

خاصة مع إطلاق منتجات إسلامية جديدة بالبنوك التجارية غير الإسلامية حسب النظام 02_20 الصادر عن بنك الجزائر مارس 2020 ،كما سنقوم بتدعيم بحثنا بدراسة ميدانية شملت مثال تطبيقي حديث لأول ملف تمويل بصيغة المرابحة العقارية على المستوى المحلي للبنك الوطني الجزائري الذي كان السباق في تبني نظام مصرفي إسلامي بداية سبتمبر 2020 إلى جانب النظام التقليدي المتعارف عليه.

خلاصة:

يمكن استخلاص عبر هذا الفصل أنه بالرغم من تنوع صيغ التمويل الإسلامي إلا أن صيغة المرابحة تبقى من أهم أساليب التمويل المعتمدة من طرف أغلبية البنوك الإسلامية ،وذلك راجع إلى قلة هامش الخطر فيها، ولكن هذا لا يعني أن باقي الصيغ الأخرى تقل أهمية عن المرابحة في دفع عجلة التنمية كون التمويل الإسلامي بمجمله يساهم في تحقيق التنمية في بعديها الاقتصادي و الاجتماعي، ولذلك أصبح التوجه نحو نظام مصرفي إسلامي ضرورة حتمية لابد منها خاصة بالنسبة للدول النامية كالجزائر.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري

تمهيد

النظرية السابقة تقديم إطار مفاهيمي عام حول التنمية الاقتصادية والتمويل الإسلامي من أجل المساعدة على التعرف على مختلف صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث سنحاول في هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية على دراسة ميدانية بمصرف غير إسلامي من خلال تحليل ملف قرض مرابحة عقارية ممول من طرف البنك الوطني الجزائري عن طريق التعرف على مختلف المراحل و الإجراءات اللازمة لهذا النوع من التمويل.

لذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين تمثل فيم يلي:

المبحث الأول : ماهية البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني : تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائر.

المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من اهمم البنوك التجارية التي أنشأت بعد الاستقلال و هو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية في داخل او الخارج.

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم **66-178 بتاريخ 13 جوان 1966** على شكل شركة وطنية تسيير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها، برأس مال **20** مليون دينار جزائري ، يسير البنك من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال أو الاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة الزراعة ..إلخ ،

كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة والتخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسط الأجل، وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال .

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على ما يقارب 200 وكالة باختلاف فئاتها (وكالة رئيسية، وكالة من الصنف أ وكالة من الصنف ب، وكالة من الصنف ج حيث يتم تصنيف الفئة على أساس: رقم الأعمال، حجم الوكالة، عدد العمال، حجم العمليات...) كما يحتوي على أكثر من مليون ونصف حساب، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، مما يدفعه للتجديد و الحداثة قصد الحفاظ على مكانته و تشريف صورته الخدماتية.

فتح البنك الوطني الجزائري إلى غاية 30 ديسمبر 2018،:

- 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني؛
- 17 مديرية جهوية للاستغلال؛
- 145 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)؛
- شاك آلي للبنك (GAB)؛
- 234122 بطاقة بنكية؛
- 2780481 حساب للزبائن.

تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة 878 مستغانم: هي شركة ذات أسهم، و يقدر رأسمالها 150.000.000.000 دج ، يتواجد مقرها بـ 08 نهج شي غيفارة مستغانم، رقم السجل التجاري: -0012904 16/00b00، رقم التعريف الضريبي 0001600001290414، رقم التعريف الإحصائي 09661600001290414 رقم التعريف الإحصائي 096616070000213

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

1. **مهام البنك الوطني الجزائري:** إن البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات و تتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين؛
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك؛
- يمنح قروض بجميع أنواعها وأشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

2. **أهداف البنك الوطني الجزائري:** للبنك مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛
- ✓ إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛
- ✓ احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛
- ✓ لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA :

أ. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA :

شكل رقم 06: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري

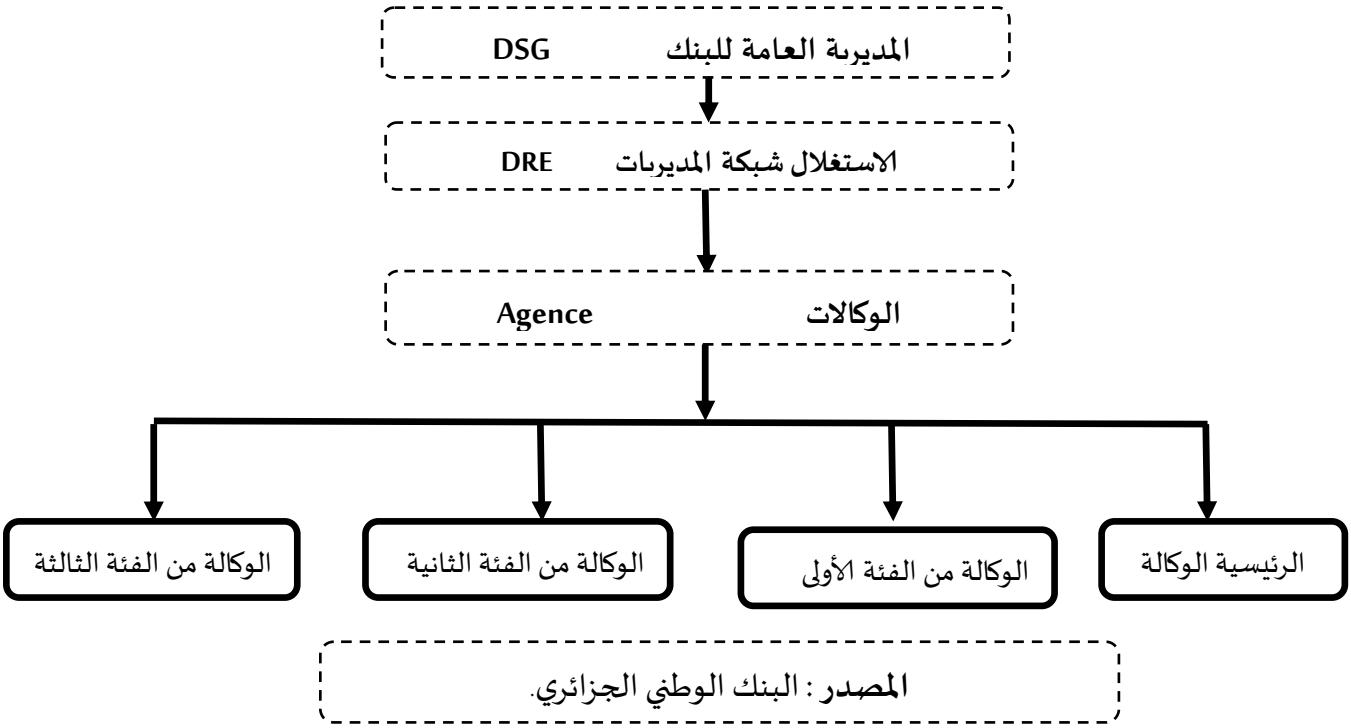

المصدر : البنك الوطني الجزائري.

شرح الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري:

المديرية العامة للبنك: تقع بالجزائر العاصمة حيث تقوم هذه المديرية بإرسال التعليمات والقواعد والقوانين إلى الوكالات عبر مديريات شبكات الاستغلال، حيث تعتبر هذه المديرية الوحدة العامة والمركزية التي تمول البنوك بكل الشؤون بما فيها مختلف التنظيمات المعلقة بالتسيير و الأجهزة.

مديرية شبكة الاستغلال: تعتبر وساطة بين الوكالات و المديريات العامة عددها 17 مديرية حيث تقوم بالإشراف على وكالة تابعة لها، وهي موزعة عبر التراب الوطني حيث يتم على مستواها اتخاذ قدرات هامة كمنح قروض لمستوى معين.

الوكالات: تعتبر الوحدة الأساسية للبنك و يبلغ عددها 170 وكالة موزعة عبر التراب الوطني و تنقسم إلى وكالات رئيسية ووكالات فرعية.

ب. الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 878:

شكل (رقم 07): الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 878:

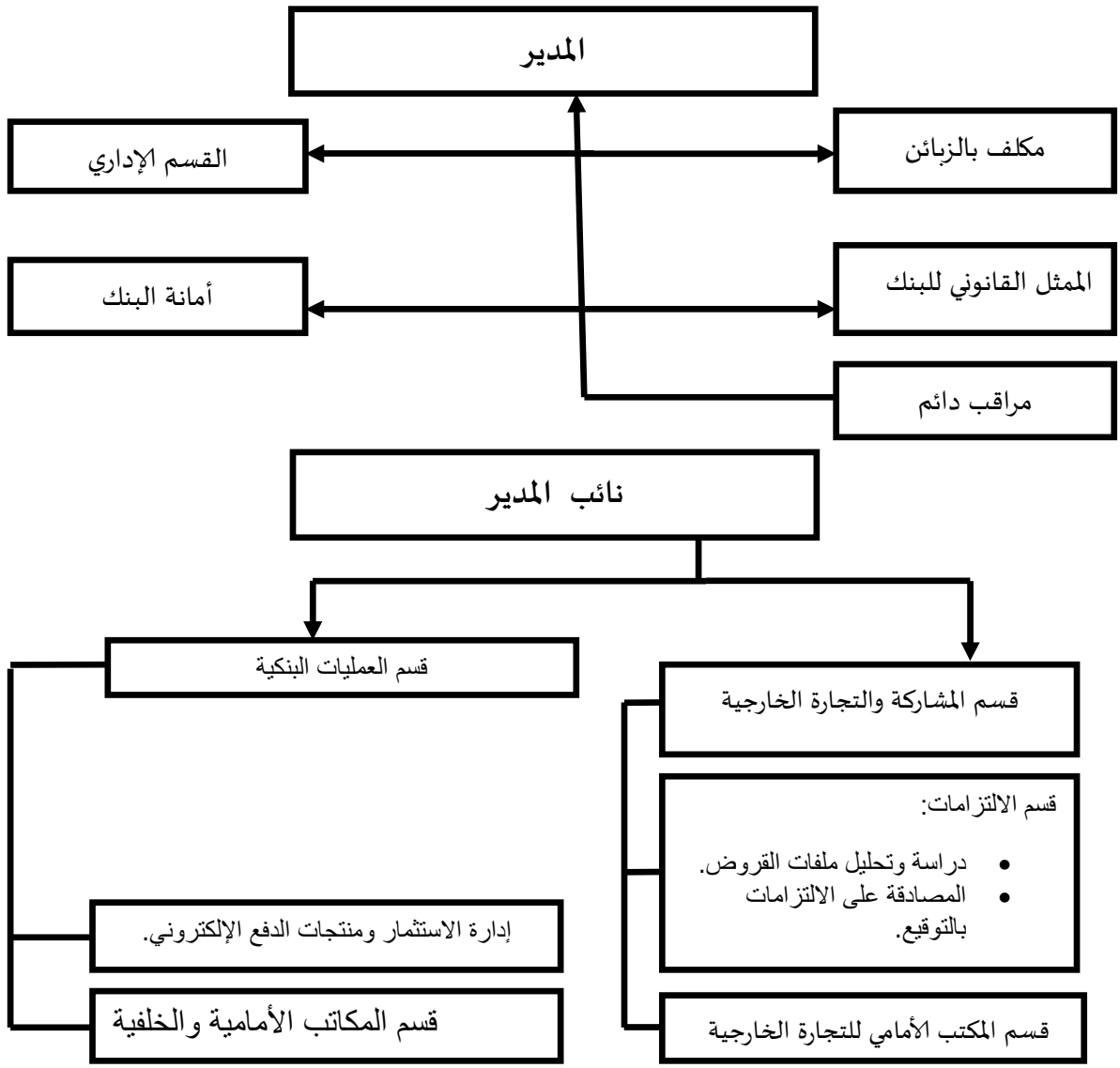

المصدر : البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائر

المطلب الأول:المنتجات الإسلامية المطروحة من طرف البنك الوطني الجزائري وفق النظام 02-20

أعلن البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878، عن إطلاق منتجات الصيرفة الإسلامية ابتداء من تاريخ 01 ديسمبر 2020، تضمن العرض طرح تسعة (09) منتجات مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك و من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تمثلت هذه المنتجات في:

- ✓ الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب؛
- ✓ الحساب الجاري الإسلامي؛
- ✓ حساب التوفير الإسلامي؛
- ✓ حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر؛
- ✓ حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد؛
- ✓ المرابحة العقارية؛
- ✓ المرابحة للتجهيزات؛
- ✓ المرابحة للسيارات؛
- ✓ الإجارة .

المطلب الثاني: صيغة المرابحة العقارية نموذجا

1- تعريف المرابحة العقارية:

هي عقد بين البنك والزبون لشريا عقار حيث أن الزبون يقوم بإطلاع البنك عن العقار المراد شراؤه على أن يقوم البنك بشراء العقار وإعادة بيعه للزبون مقابل ثمن بيع معلوم وهامش ربح متفق عليه مسبقا، ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

2- معايير الأهلية لتمويل المرابحة العقارية:

المرابحة العقارية موجهة للأشخاص المقيمين من اجل:

- اقتناء منزل (سكن) من مرقي عقاري؛
- اقتناء سكن مكتسب من احد الأفراد .

من أجل الحصول على تمويل مرابحة عقارية يجب ان يحترم الزبون المعايير التالية:

أ. أن يحمل الجنسية الجزائرية؛

ب. أن يقل سنه عن 75 سنة؛

ت. أن يتقاضى أجر (راتب) شهري ثابت (أو دخل) يعادل أو يفوق 40.000 ,00 دج؛

ث. أن يتمتع بالأهلية القانونية.

3- شروط منح تمويل مرابحة عقارية:

أ. تقديم وديعة ضمان: تدفع من قبل الزبون، مبلغها لا يمكن أن يقل عن 10% من مبلغ العقار، حيث يحسب على أساس ثمن البيع المتفق عليه.

ب. هامش الربح المطبق ثابت حيث:

- 6.5% بالنسبة للمدخرين؛
- 7% بالنسبة لغير المدخرين.

ت- دفع مصاريف دراسة الملف: تصل او تفوق 0,5 % من المبلغ الكلي للتمويل دون احتساب كل الرسوم (Hors taxe) حيث يدفع المبلغ كاملا و مسبقا لمرة واحدة؛

ث- المدة القصوى لإرجاع القرض عبر أقساط شهرية هي أربعون(40) سنة في حالة أقصى حد للسن المحدد للاستفادة و هو 75 سنة.

4- طريقة معالجة ملفات تمويل المرابحة العقارية:

- يحضر الزبون للبنك، أين يقوم المكلف بالمنتجات الإسلامية بمعالجة طلبه عن طريق إجراء محاكاة دراسة أولية و إعلامه بجميع الشروط و العمليات المتعلقة بـ :
  - ✓ هامش الربح المطبق؛
  - ✓ المدة المحددة لإرجاع القرض؛
  - ✓ مصاريف دراسة الملف و كل المصاريف الأخرى؛
  - ✓ الضمانات الممكن تقديمها؛
  - ✓ تقرير الخبرة الخارجية .

بعد إيداع الطلب لدى الزبون 15 يوم يوما مهلة للرد، حيث انه يمكن خلال هذه المدة أن يتنازل الزبون، أما في حالة قبول العرض، يقوم المكلف بالمنتجات الإسلامية بتزويد الزبون بمختلف الوثائق اللازمة

نموذج تمويل مرابحة عقارية

نموذج تصريح بالاستشارة عن مركز مخاطر الشركات و الأسرة

إضافة الى تقديم وثائق أخرى من قبل الزبون حسب الحالتين الآتيين:

- **حالة اقتناء مسكن مكتمل مرقي عقاري:**

يجب على الزبون تقديم الوثائق التالية:

- ✓ قرار تخصيص السكن
- ✓ عقد الحجز أو أي مستندات أخرى تبرر تخصيص سكن مكتمل مع إدراج ثمن البيع
- ✓ صفات و عنوان المسكن

- **في حالة اقتناء سكن من احد الأفراد:**

يجب على الزبون تقديم الوثائق الآتية:

- ✓ نسخة من عقد الملكية للسكن المراد شراءه؛

- ✓ شهادة أصلية للرهن العقاري الممضي عليها في مدة اقل من 03 اشهر
- ✓ ورقة معلومات الصفقة، مكتملة و موقعة من قبل الطرفين (البنك و الزبون)
- ✓ تقرير تقييم المسكن صادر عن مكتب دراسة تقني معتمد من طرف البنك
- ✓ بعد القيام بالدراسات اللازمة يقوم البنك بإعلام الزبون كتابيا بالقرار المتخذ في مدة لا تتعدي 48 ساعة من تاريخ إصدار القرار.

شكليات إنشاء التمويل:

قبل القيام بعملية التمويل يجب على الزبون استكمال الإجراءات التالية:

- ✓ فتح حساب جاري إسلامي؛
- ✓ دفع مبلغ مصاريف دراسة الملف في الحساب الجاري الذي تم فتحه
- ✓ الإمضاء-- على تعهد شراء مسكن
- ✓ الاشتراك لصالح البنك بشهادة حلول التامين ضد الكوارث الطبيعية
- ✓ الإمضاء على جدول الاستحقاقات (جدول الدفع).

- بعدها يقوم موظف البنك المكلف بالمنتجات الإسلامية بتحضير عقد المرابحة العقارية حبس النموذج المعمول به و تقديمه لمدير الوكالة البنكية من اجل التحقق.

تحقيق تمويل مرابحة عقارية: لتجسيد التمويل يجب:

- ✓ حضور كل من بائع السكن، مدير البنك و الزبون للتوقيع على:
  - من جهة عقد شراء السكن بين البائع و البنك
  - و من جهة أخرى عقد بيع مرابحة عقارية بين البنك و الزبون
- ✓ تتم التسوية المالية عن طريق إصدار شيك بنكي مستحق الدفع الموثق المسؤول عن إتمام المعاملة و تسوية جميع التكاليف و الحقوق المتعلقة بها
- ✓ يتعهد الموثق بتحصيل الرهن العقاري من الدرجة الأولى لصالح البنك في أسرع وقت ممكن بعد توقيع عقد البيع بين البنك و الزبون

5- شروط الدفع في تمويل مرابحة عقارية

- ✓ يتم تسديد مبلغ القرض من قبل الزبون عبر أقساط شهرية ثابتة يتم اقتطاعها من الحساب الجاري الإسلامي للزبون؛
- ✓ يتم دفع مبلغ تامين القرض في حساب مخصص و لا يمكن للبنك استخدامه، و بعد إتمام عملية التمويل يتم استخدام مبلغ التمويل لدفع أول استحقاق
- ✓ يمكن للزبون أن يدفع قبل الأجل جزء من ثمن السكن
- ✓ يجب أن يتم تزويد الحساب الجاري الإسلامي للزبون و بشكل منتظم بمبلغ الدفع و هذا وفقا لجدول الدفع

- ✓ في حالة التأخر عن تسديد في إقساط متتالية، يصبح كامل المبلغ المتبقي مستحق الدفع عن طريق إصدار تحذير للزبون .

6- الإجراءات النهائية:

- ✓ المديريات الجهوية، والهياكل المركزية المعنية مسئولة عن مراقبة وضمان الامتثال الصارم لشروط منح هذا النوع من التمويل؛
- ✓ في حالة حدوث صعوبات في تطبيق الأحكام السابقة، يتم الاتصال حسب الحالة بقسم التمويل الإسلامي أو وحدة تدقيق الامتثال أو قسم الائتمان و المحدد.

مثال تطبيقي لشراء مسكن من أحد الأفراد الخواص:

قام الزبون بالتقدم إلى البنك بطلب قرض مرابحة عقارية لشراء مسكن من أحد الأفراد حيث بعد دراسة الملف من قبل موظف البنك المكلف بالمنتجات الإسلامية تم إخطار الزبون بالنتيجة الموضحة في الجدول أدناه،حيث أن باقي الملف و الوثائق اللازمة لإتمام عملية التمويل سوف يتم إدراجها ضمن الملاحق أخر الدراسة.

الجدول رقم 06: ملخص لمثال تطبيقي لشراء مسكن من أحد الأفراد الخواص

التعيين	القيمة
ثمن السكن	5 000 000.00 دج
مبلغ هامش الجدية	800 000.00 دج
فترة السداد	7 سنوات
هامش الربح المطبق	6.50 %
قيمة القسط الشهري	62 367.63 دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف البنك

خلاصة الفصل:

خلال فترة تربصنا بالبنك لاحظنا إقبال جماهيري واسع للاستفسار عن منتجات التمويل الإسلامي عامة وصيغة المرابحة خاصة،باعتبارها الأقرب إلى المعاملات المصرفية التقليدية من حيث الإجراءات ولكن بطريقة غير ربوية.

وبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية حديثة الولادة بالبنك الوطني الجزائري وعدد الملفات الممولة لا يزال ضئيلا مقارنة بنظيرتها الكلاسيكية إلا أنه يتوقع نجاح لهذا النوع من التمويل نتيجة وعي الزبائن والتزامهم بتعاليم الشريعة الإسلامية خاصة فئة الشباب منهم، إضافة إلى قيام البنك بحملات تحسيسية عبر تنظيم الأبواب المفتوحة وكذا مختلف مواقع التواصل الاجتماعي.

خاتـــمة

واجه النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر عدة معوقات لا سيما تلك المتعلقة بالقوانين المفروضة والمنافسة، حيث كانت حصته السوقية ضئيلة جدا مقارنة بنظيره التقليدي أين كان يتكون من جهازين فقط هما بنك البركة و مصرف السلام، الذين كانت تقتصر فيهما المنتجات الإسلامية على صيغة أو اثنين دون غيرهما، الأمر الذي حتم على برامج التنمية المصرفية أن تتوجه نحو تطوير التمويل الإسلامي خاصة من سنة 2018 إلى سنة 2020 تاريخ إعلان تبني البنوك التجارية غير الإسلامية منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال النظام 20_02 الرامي إلى توسيع الحصة السوقية للتمويل الإسلامي من جهة، وتوفير مصادر تمويلية خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى.

إذ يمكن من خلال دراستنا هذه استخلاص أن تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية بالنسبة للبنوك غير الإسلامية لا تزال حديثة الولادة وذلك لحداثة بعثها من جهة ونقص التكوين على العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى،إضافة إلى جملة من النتائج أهمها:

1- يساهم التمويل الإسلامي في تنويع المصادر التمويلية التي تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2- قدرة التمويل الإسلامي على التأثير في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية.
3- تبني نظام تمويل إسلامي موازي للنظام الكلاسيكي يتيح للمستثمرين والأفراد عامة مساحة أوسع للاختيار بين النظامين بهامش مخاطرة أقل.
4- بالرغم من وجود فجوة واسعة بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية إلا أن الطلب على المنتجات المالية الإسلامية سيشهد ارتفاعا مستمرا نظرا للقبول الذي تحظى به هذه الأخيرة بين الأفراد.
5- بما أن التمويل الإسلامي لم يعد مقتصرا على البنوك الإسلامية وأصبح يطبق في البنوك غير الإسلامية فإنه سيشهد انتشارا واسعا عبر النظام المصرفي العالمي وشكل متسارع.
6- الجمع بين خبرة علماء الشريعة الإسلامية والخبراء الاقتصاديين لدعم طرح منتجات إسلامية في البنوك التقليدية ساعد على كسب ثقة الأفراد.
7- تساهم مختلف صيغ التمويل الإسلامي المتاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال رصد المبالغ المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد الوطني ورفع قدرته الإنتاجية مما يساهم في تخفيض معدل البطالة والعمل على تحفيز الأفراد على الاستثمار والإنتاج.
8- تنوع الصيغ الإسلامية ومرونتها يجعلها تتناسب مع برامج التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات : الزراعية، الصناعية، التجارية، الخدماتية.
9- تبني الصيرفة الإسلامية يشجع على الادخار والابتعاد عن الاكتناز.
10- تطبيق تجربة نظام مصرفي إسلامي عمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في جلب رؤوس الأموال لتشغيل المشاريع الإنتاجية

التحديات و الأفاق المستقبلية: رغم الإقبال عل المنتجات المصرفية الإسلامية، إلا أن البنوك التي تقدم تلك العروض تواجه الكثير من التحديات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطها و من أبرزها:

1. رغم عدم وجود إطار قانوني و تشريعي يميز بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، إلا أن البنكين (البركة والسلام) تمكنا من شق طريقهما لتجاوز الكثير من التحديات التي تواجههما و تحقيق نتائج جيدة مقارنة بالبنوك الخاصة و الأخرى العاملة بالجزائر؛
2. مع عراقة تلك التجربة، إلا أن صدور قانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر تأخر كثيرا، وانتظر الجزائريون إلى غاية نهاية عام 2018 ليصدر النظام 18-02 الخاص بالمالية التشاركية والذي لم يجد طريقة للتطبيق , ليصدر النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الذي ألغى النظام 18-02 , ليمهد الطريق لتبني منتجات التمويل الإسلامي على اختلاف أنواعها سواء من خلال البنوك التقليدية (العامة والخاصة) التي يمكنها فتح نوافذ خاصة بهذا الغرض أو البنوك الإسلامية الموجودة أصلا والتي كانت تشكيلة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها محدودة مقارنة بما يمكن أن توفره المالية الإسلامية ؛
3. عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، والذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية؛
4. افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهل والتكوين والكفاءة، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري المصارف الإسلامية الجزائرية, حيث يلاحظ أن معظم إطارات وموظفي هذه المصارف غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية و الانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالصرف الإسلام القائم .

و كي يتحقق ذلك فان هناك العديد من المتطلبات التي يجب أخذها بعين الاعتبار أهمها:

- ✓ استكمال المنظومة التشريعية و الأطر القانونية المنظمة لسوق الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك العلاقة بين البنوك الإسلامية و بنك الجزائر(المركزي)،حيث أن من متطلبات توافق البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية إن تكون كل معاملاته متوافقة مع الضوابط الشرعية بما فيها علاقته بالبنك المركزي؛
- ✓ التأكد من أن المنتجات المطروحة في السوق متوافقة فعلا مع ضوابط الشريعة الإسلامية مست مجرد منتجات صورية، و هذا يستدعي هيئات رقابة شرعية وخبراء ذوي تجربة عملية في مجال الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ إنشاء مركز تعليم و دربي مخصص في العلوم المصرفة الإسلامية وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة؛
- ✓ قيام المصارف الإسلامية في الجزائر إنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويـــــات

العنـــــــــــوان	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: التمويل الإسلامي و التنمية الاقتصادية	05
تمهيد	06
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	07
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	07
المطلب الثاني: متطلبات و مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	09
المطلب الثالث:معوقات التنمية الاقتصادية	11
المبحث الثاني: الإطار النظري لتمويل الإسلامي	12
المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي	12
المطلب الثاني: خصائص، مبادئ و ضوابط التمويل الإسلامي	15
المطلب الثالث: مصادر التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية	18
خلاصة	19
الفصل الثاني: مساهمات صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية	20
تمهيد	21
المبحث الأول: الدور التنموي لصيغ التمويل الإسلامي	22
المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي	22
المطلب الثاني: الدور التنموي لصيغ التمويل الإسلامي	31
المطلب الثالث: مؤشرات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	35
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	42
المطلب الأول:الدراسات باللغة العربية	42
المطلب الثاني:الدراسات باللغة الأجنبية	48
المطلب الثالث: نقد الدراسات السابقة	50
خلاصة	54
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري	55
تمهيد	56
المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري	57
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري.	57
المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري	58
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	58

المبحث الثاني: تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائر	60
المطلب الأول: المنتجات الإسلامية المطروحة من طرف البنك الوطني الجزائري وفق النظام 02-20	60
المطلب الثاني: صيغة المرابحة العقارية نموذجا	60
خلاصة	64
خاتمة	66
قائمة المراجع والمصادر	
قائمة المحتويات	
قائمة الملاحق	
قائمة الأشكال	

قائمة الجداول:

الرقم	العنـوان	الصفـحة
01	تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر	37
02	تطور أهم الأصول لبنك البركة من 2016-2018	38
03	تطور حجم أصول مصرف السلام من 2013-2017	39
04	تطور بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر من خلال أهم المؤشرات	39
05	تطور بعض مؤشرات مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	40
06	ملخص لمثال تطبيقي لشراء مسكن من أحد الأفراد الخواص	63

قائمة الأشكال:

الرقم	العنـوان	الصفـحة
01	أهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية و القائمة على الملكية	30
02	تطور أهم الأصول لبنك البركة من 2016-2018	38
03	تطور حجم أصول بنك السلام للفترة 2013- 2017	39
04	تطور أهم المؤشرات لبنك البركة ومصرف السلام	40
05	تطور بعض مؤشرات مساهمة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	41
06	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	58
07	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري (وكالة878 مستغانم)	59

قائمـــة المراجع

أولا : القرآن الكـــريم

1- القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 282.

2- القرآن الكريم، سورة التوبة، آية 34.

3- القرآن الكريم، سورة النساء، آية 29.

4- القرآن الكريم، سورة النور، آية 56.

ثانيا : الكتـــب والمصادر باللغة العربية

1- أحمد محمد محمود نصار، **تمويل الخدمات في المصارف الإسلامية باستخدام صيغة الإجارة الموصوفة في الذمة**، معهد الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، دار الكتب العلمية، 2015.

2- إخلاص باقر هاشم النجار، **المصارف الإسلامية**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية، دار الأيام، جمهورية العراق، 2017، الطبعة الثالثة.

3- بزازي سامية، **دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع و ضرورة الإصلاح**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قالمة،الجزائر،جريدة.....،تاريخ نشر المقال 2021/01/28.

4- حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية (أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية)**، سنة 2018.

5- خالد عيادة عليمات، **الفساد وانعكاساته على التنمية** الاقتصادية – دراسة حالة الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.

6- صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2011.

7- صلاح بن فهد الشلهوب، **صناعة التمويل الإسلامي و دورها في التنمية**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2007.

8- الطاهر قانة، **المصارف الاسلامية و دورها في رفع الكفاءة الإنتاجية**، دار الخليج، **2018**.

9- عبد الحميد عبد الفاتح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة المنصورة، بحث رقم 66، 1425هـ.

10- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد: 2020-01.

11- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**،مكتبة حسن العصرية، ط 01، 2014.

12- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، ط01، 2014.

13- فؤاد السرطاوي، **التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص**، دار المسيرة، عمان، ط1999.

14- فياض عيد المنعم حسنين، **التطبيق المعاصر لعقد السلم**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط 10، 1996.

15- فياض عيد المنعم حسنين، **بيع المرابحة في المصاريف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط 8، 1996.

16- كروش نور الدين، أولاد إبراهيم ليلى، **طرق و آليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، جامعة محمد بوضياف،مسيلة، الملتقى الوطني بعنوان: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية أيام 05/04 فيفري2019.

17- لحسن دردوري، طارق خاطر، **العلاقة بين التمويل في إطار النموذج الاقتصادي الإسلامي**، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد الحادي عشر ، جوان 2017.

18- محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات التمويل و أثرها على نجاح الشركات و المؤسسات المالية**، 2017.

19- محمد عيد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة(دراسة لأهم مصادر التمويل)**، الأكاديمية العربية للعلاقات المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية.

20- محمد عيد المنعم أبو زيد، **المضاربة و تطبيقاتها العملية في المصاريف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط 7، 1996.

21- مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،الطبعة الأولى، 2012.

22- منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، بحث13.

ثالثا : الرسائل والأطروحات

1- جودي ليلى، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2018-2017.

2- حنان العمراوي، **دور الضاربة الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية –دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2011-2010.

3- عبد الله عبد المالك بن أحمد رمضاني، **السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (2005-2013)**، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،كلية الشريعة، السنة الجامعية 1436هـ-1437هـ.

4- عمران بوريب، **سياسات التمويل بصيغ الاستصناع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية- دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-20012.

5- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009-2008.

6- مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية غزة) 2011-2018**،أطروحة دكتورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2019.

رابعا : الجريدة الرسمية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةّ، **يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، العدد:16، النظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 2020/03/15، 2020/03/24.

خامسا : المجلات

1- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي**- تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد:03، العدد: 01، 2018.

2- جغوط عبد الرزاق، سماش كمال، **دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد03، عدد 02، سبتمبر 2019.

3- حريري عبد الغاني، قسول أمين، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل و الاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية**، مجلة الريادة للتجارة الاقتصادية، مجلد03، العدد: 02، (ISSN: 2437- 0916)، جوان2017.

4- رحمة بلهادف، **قراءة في واقع و أفاق التمويل الإسلامي**، مجلة أدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد: 06-العدد :01، 2020، جامعة الجلفة، الجزائر.

5- زبير عياش، **التمويل الإسلامي كبديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، تاريخ النشر 2016/05/15..

6- سارة بوضياف. عبد المالك بوضياف. التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018 جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

7- سلام عبد الرزاق، **إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد:03.

8- سمية إبراهيم أحمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، جوان2020.

9- العابد برينيس شريفة، دور **التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية،عرض تجربتي ماليزيا وباكستان**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، أوت 2019.

10- عبد الرزاق بن عطية، **واقع وآفاق مساهة الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3،جامعة برج بوعريريج، تاريخ النشر: 2018/12/30.

11- عبد الرزاق معايزية وجمال سالمي، **صيغ و أساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد:09، جوان 2018.

12- عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، **الصيرفة الاسلامية في الجزائري"واقع و تحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد:07، العدد:02 جوان 2020.**

13- عمار درويش، **الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المرابحة)**، مجلة دراسات إسلامية، المجلد 12، العدد 02، تاريخ النشر 2020/12/22.

14- فتيحة عقون، أ.راضية مدي، **التمويل الإسلامي كبديل لمواجهة و تجاوز الأزمة المالية العالمية وآفاقها المستقبلية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الثالث، السنة الثالثة2012.

15- محمود محمد علي إدريس، **جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الاستثمار و تطورها: التمويل بالمزارعة نموذجا**،المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلام، العدد:01، 2020.

16- ملاك سلوى، زايد رابح، **واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد 01 الخاص (جزء01)، جانفي 2021.

17- نور الدين كروش، كمال العقاب، التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: الحالة الماليزية، مجلة العلو الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 13، العدد:03(2020).

سادسا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Abubakar Sadiq Usman, Rosmaini Tasmin, **The Role of Islamic Micro-finance in Enhancing Human Development in Muslim Countries**, Journal of Islamic Finance, Vol. 5, N° 1 (2016) 053 – 062, IIUM Institute of Islamic Banking and Finance, ISSN 2289-2117.

2. Aulia Fuad Rahman1 & Hosam Alden Riyadh, **Islamic Finance: Current, Future Trends and Challenges, Journal of Islamic Banking and Finance**, December 2016, Vol. 4, No. 2, ISSN 2374-2666 (Print) 2374-2658 (Online).

3. Daud Mustafa, Abubakar Jamilu Baita and Aminu Yusuf Usman, **IMPACT ANALYSIS OF ISLAMIC FINANCE ON FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH IN SELECTED MUSLIM COUNTRIES: LESSONS FOR NIGERIA**, International Journal of Economics, Management and Accounting 26, The International Islamic University Malaysia, 2018.

الملاحق

Banque Nationale d'Algérie | BNA | البنك الوطني الجزائري

Annexe IV à la circulaire N°2290 du :03/08/2020.

DRE : MOSTAGANEM-198
AGENCE : MOSTAGANEM-878

DEMANDE DE LA MOURABAHA IMMOBILIER

I- L'ACQUEREUR

1. IDENTIFICATION :

Nom :.....
Prénom : .....
Fils (fille) de :.....
Date et lieu de naissance :.....
Situation familiale : célibataire O marié (e) O veuf(ve) O
Adresse du domicile actuel :.....
N° tél (mobile, fixe).....
Pièce d'identité N° .....
N° sécurité sociale .....
Registre de commerce N° :.....Identification fiscale
Domiciliation bancaire : banque CCP O
RIB/RIP :.....

2. SITUATION PROFESSIONNELLE :

Nom et adresse de l'employeur :.....N° Tél .....
Date de recrutement :.....
Situation : permanent (e) &ntractuel (le)
Poste occupé.....

3. SITUATION FINANCIERE :

a. Revenus

Revenu mensuel de l'intéressé (acquéreur): .....
Revenu du conjoint :.....DA.
Revenu des enfants :.....DA.
Autres (à détailler):.....DA.
Nombre de personnes à charge.....

الملحق رقم 01: طلب تمويل مرابحة عقارية

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

[redacted]

Agence : MOSTAGANEM 878

Offre Mourabaha Immobilier

✓ **Résultat de la simulation**

Demandeur :

- Nom et prénoms : [redacted]
- Date de naissance : [redacted]
- Revenu net mensuel : [redacted]
- Prix d'achat du logement : **5.000.000,00 DA**
- Dépôt de garantie « HamichAl Jiddiya » : **800.000,00 DA**
- Prix de vente du logement : **6.038.881,26 DA**
- Délai de paiement maximum : **07 ans**
- Délai de paiement demandé : **07 ans**
- Frais et commission de gestion en TTC : **24.990,00 DA**
- La marge appliquée : **6.50%**
- Mensualité : **62.367 ,63**
- Prix de revient : **5.000.000,00 DA**

Co-demandeur :

- Nom et prénoms : [redacted]
- Date de naissance : [redacted]
- Revenu net mensuel [redacted]

✓ **Les documents à fournir en cas d'acceptation de la présente offre**:

- La présente offre revêtue de votre signature ;
- Une demande d'achat Mourabaha immobilier selon le modèle ;
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité ;
- Fiche familiale; Acte de naissance;
- Certificat de résidence ,
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels ;
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés ,
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non- salariés;

الملحق رقم 02: نتيجة محاكاة تمويل مرابحة عقارية

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe VI à la circulaire n° 2290 du 03/08/2020.

CHECK LIST DES DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU DOSSIER FINANCEMENT MOURABAHA IMMOBILIER

Le dossier du client acquéreur :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Fiche familiale.
- Acte de naissance.
- Certificat de résidence.
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
  Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents.
- Relevé de compte pour les trois derniers mois.
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA.
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés.

Le dossier du conjoint coacquéreur:

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Fiche familiale.
- Acte de naissance.
- Certificat de résidence.
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
  Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents.
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA.
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés.

الملحق رقم 03: نموذج قائمة الوثائق المكونة لملف تمويل

BNA
البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe VII à la circulaire n° 2290 du 03/08/2020.

FICHE DE RENSEIGNEMENTS DE L'OPERATION MOURABAHA IMMOBILIER (MODELE BNA)

Acquisition d'un logement auprès d'un particulier

I- Identification des parties

ENTRE LES SOUSSIGNES

Mr, Mme ou Melle (nom et prénom) :.....
demeurant à (adresse) :.....
agissant en sa qualité de propriétaire
ci-après dénommé(e) "LE VENDEUR"
d'une part

et

Mr, Mme ou Melle (nom et prénom) :.....
demeurant à (adresse) :.....
ci-après dénommé(e) (s) "L'ACQUEREUR"
d'autre part

IL A ETE CONVENU ET ARRETE CE QUI SUIT :

Par les présentes, le VENDEUR, en s'obligeant et en obligeant solidairement et indivisiblement entre eux ses héritiers et ayants cause à quelque titre que ce soit à toutes les garanties ordinaires de fait et de droit les plus étendues en pareille matière, promet à L'ACQUEREUR, qui s'engage à lui vendre le bien objet de la promesse.

Tel que ledit bien existe, s'étend, se comporte et se poursuit avec ses aisances et dépendances, dans l'état où il sera au jour de la vente, et que L'ACQUEREUR déclare bien connaître pour l'avoir préalablement visité.

II- DESIGNATION ET ORIGINE DE LA PROPRIETE

(Faire une description du bien objet de la promesse ainsi que sa situation au jour des présentes et au jour de sa délivrance, à savoir s'il est libre de toute occupation ou occupé par le promettant.

La superficie du bien concerné est la suivante : m2

Le VENDEUR est propriétaire dudit immeuble pour l'avoir acquis selon acte dressé le (date) devant Maître (nom)....., notaire à (adresse du notaire)..... publié le (date) .....au bureau de la conservation de (lieu)..... sous le volume (nombre) .....et numéro..... (n°).

III- PRIX DE LA VENTE :

Le prix convenu entre les deux (02) parties est (somme en lettres) Dinars (somme en chiffre) payable au comptant, par chèque de Banque.

Fait à ....., le.....

Signature des parties

Le Vendeur

Lu et approuvé

l'Acheteur

Lu et approuvé

4

ملحق رقم 04: نموذج بطاقة معلومات لعملية مرابحة عقارية

BNA

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe VIII à la circulaire n° 2290 du 03/08/2020.

....., Le.../.../20.....

Agence :.....

Notification d'accord

Mme, Mr ou Melle .....

Objet : A/S de votre demande de Mourabaha Immobilier.

En réponse à votre demande de MOURABAHA Immobilier du ....., nous avons le plaisir de vous marquer notre accord pour vous accompagner dans la réalisation de votre projet qui consiste en .....(préciser la désignation complète).....aux conditions ci-dessous :

- Prix de vente du logement :
- Dépôt de garantie « HamichAl Jiddiya » :
- Délai de paiement :
- frais et commission de gestion du dossier en TTC :
- La marge appliquée :
- Mensualité :

Nous vous invitons à vous rapprocher de notre agence pour accomplir les formalités suivantes :

- Ouverture d'un compte chèque islamique et son provisionnement du montant des frais de dossier
- Versement du dépôt de garantie (Hamich Al Jiddiya) ;
- Signature de l'engagement d'achat du logement auprès de la banque qui doit comporter l'indication des spécificités du logement à acquérir et les obligations de chacune des parties contractantes;
- Signature du contrat de vente du logement par devant le notaire dès son établissement.

Cet accord est valable un mois à compter de la date de sa notification.

Le directeur d'agence

الملحق رقم05 : نموذج إعلام بالموافقة

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ENGAGEMENT D'ACHAT

Je soussigné(e) (Mr/Mme/Mllle : [redacted] Ayant fait une demande d'acquisition pour l'achat du logement : auprès d'un particulier avec un contrat Mourabaha souscrit auprès de la BNA dont les caractéristiques et les conditions ont été mentionnées dans ladite demande telles que approuvées par la banque sans modifications quelconques.

Je m'engage à :

1. Finaliser l'opération d'achat avec le prix fixé par la banque pour le logement comme suit :

   Prix initial : 5.000.000,00 DA Marge : 1.038.881,26 DA
   Prix final : 6.038.881 ,26 DA Auquel j'accepte d'ajouter les frais de l'opération uniquement.

2. Procéder à un versement, représentant un dépôt de garantie « Hamich Al Jiddiya », qui s'élève à 800.000,00 DA
3. Autoriser la banque à prélever la perte éventuelle suite à ma renonciation (éventuelle) à l'achat.

La banque s'engage à ne pas demander au client un dédommagement qui dépasse la valeur réelle des dommages subis suite à l'éventuelle renonciation à l'achat.

Fait à .**MOSTAGANEM** ., le : **11 FEVRIER 2021**

Signature du client [redacted]

La banque [redacted]

الملحق رقم06 : نموذج تعهد بالشراء

البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم 09 من المنشور رقم: 2290 المؤرخ في 2020/08/03.

عقد بيع بالمرابحة العقارية

أبرم بين الممضيين أدناه:

1. البنك الوطني الجزائري، شركة ذات أسهم، برأسمال قدره 150.000.000.000 دج والذي يتخذ مقرا له بـ 08 نهج شي عجوارة المقيّد في السجل التجاري تحت الرقم 00 ب 0012904 00/16، رقم الهوية الجبائية: 000016001290414، رقم الهوية الإحصائية 096616070000213، الممثل من طرف السيّد/السيّدة.....
بصفته (ها).....المخول(ة) بكافة الصلاحيات في إطار إبرام العقد الحالي، المعيّن فيما يلي بعبارة "البنك".

2. الزبون:

الاسم واللقب.....

رقم الحساب البنكي.....

رقم بطاقة الهوية الوطنية:.....

العنوان.....

رقم الهاتف.....

الزبون الشريك:.....

الاسم واللقب.....

رقم الحساب البنكي.....

رقم بطاقة الهوية الوطنية:.....

العنوان.....

رقم الهاتف.....

اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى: مقدمة

تطبيقا للتعهد بالشراء الممضى من قبل الزبون بتاريخ ...../...../..... والذي يتعهد بموجبه بإتمام عملية الشراء بالمرابحة، يصرّح البنك أنه امتلك العقار المتفق عليه في التعهد بالشراء وفق الخصائص المطلوبة.

المادة الثانية: خصائص العقار.

يقوم البنك ببيع العقار المطلوب من الزبون وفق الخصائص التالية:

- اسم المرقّي العقاري/البنك.
- شخصي جماعي الطابق

- عنوان العقار
- نوع العقار
- المساحة

المادة الثالثة: مبلغ العقار .

طبقا للتعهد بالشراء فإن ثمن بيع البنك للعقار من الزبون يشمل جميع الرسوم والضرائب والمصاريف المتصلة مباشرة بعملية البيع، إضافة إلى هامش ربح البنك، وذلك على النحو التالي:

- ثمن اقتناء العقار من طرف البنك.....دج
- الضرائب والرسوم والمصاريف..... دج
- هامش ربح البنك.....دج

وعليه فيكون **المبلغ الإجمالي** الواجب الدفع من قبل الزبون.....دج

المادة الرابعة: تسليم العقار وما يتعلق بتعذر التسليم.

في حالة عدم تقدّم الزبون لاستلام مفاتيح العقار خلال أجل مدته سبعة (07) أيام اعتبارا من تاريخ إبرام العقد، يحق للبنك المطالبة بتبرير أسباب التأخر بكافة الوسائل المتاحة.

يحق للبنك إلغاء عقد بيع العقار بعد تسجيل فترة تأخر قدرها ثلاثون يوما (30) اعتبارا من تاريخ إبرام هذا العقد وبيع العقار دون طلب الموافقة المبدئية من الزبون.

وفي حالة نكول الزبون عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للبنك حجز مبلغ هامش الجدية [المشار إليه في المادة السادسة]، وينحصر حقه في اقتطاع مقدار الضرر الفعلي المتحقق نتيجة النكول، وهو الفرق بين تكلفة شراء العقار وثمن بيعه لغير الآمر بالشراء. ولا يشمل التعويض ما يسمى بالفرصة الضائعة.

المادة الخامسة: تكاليف التسجيل

يتعهد الزبون بتسديد جميع التكاليف المرتبطة بحيازة العقار وتسجيله، أو أية رسوم أخرى.

يتعين على البنك مساعدة الزبون قصد إتمام كافة الإجراءات الإدارية.

المادة السادسة: كيفية التسديد

يتعهّد الزبون بتسديد المبلغ الإجمالي وفق الكيفية الآتية:

سعر البيع الإجمالي مع احتساب كل الرسوم والمصاريف	.....دج
عدد الأقساط	.....
قيمة قسط	.....دج.
هامش الجدية	.....دج
عدد الأقساط الأولى المستحقة من هامش الجدية	.....

يقوم البنك بتسليم الزبون جدول التسديد المتضمن بيان مبلغ الأقساط، وعددها، وتواريخ استحقاقها.

يحق للبنك عند تأخر الزبون في تسديد الأقساط المستحقة عن آجالها المحددة أن يسحب من أي حساب له موطن لدى البنك.

العقار موضوع هذا العقد مرهون لصالح البنك.

المادة السابعة: التسديد المسبق.

يمكن للزبون التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها و لا يجوز للبنك أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

المادة الثامنة: غرامة التأخير

يتعين على الزبون التقيد بتواريخ دفع الأقساط المتفق عليها.

في حالة تسجيل تأخر في تسديد ثلاثة أقساط متتالية، يصبح باقي المبلغ حالاً ويوجه إعذار للزبون.

يلتزم الزبون في حالة المماطلة في دفع الأقساط التي التزم بها في آجال استحقاقها بدفع غرامة تأخير تعادل نسبة 4 بالمائة يُتنازع بها لحساب الأعمال الخيرية التابع للبنك تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية طبقا للمادة 6 من التعليمة 03-20 لبنك الجزائر.

وفي حالة الاعسار يمكن للبنك أن يمنح الزبون أجلا معقولا ومدروسا يتناسب مع وضعيته المالية لتسديد الأقساط الواجبة عليه دون زيادة في هامش الربح ولا فرض غرامة تأخير.

المادة التاسعة: الضمانات والتأمينات

يلتزم الزبون بما يلي:

- تأمين العقار بعد تسلمه من البنك ضد جميع الأخطار و تجديد بوليصة التامين
- تأمين على الحياة وعلى العجز الدائم لصالح البنك.

يلتزم الموثق برهن الممسكن لفائدة البنك بعد تجسيد عملية البيع بالمرابحة مباشرة

المادة العاشرة: فسخ العقد.

يمكن للبنك فسخ العقد في الحالات الأتية:

- عدم استلام الزبون للعقار ضمن الآجال المقرّرة في المادة 04 أعلاه.

- عدم دفع ثلاثة أقساط متتالية في آجالها المحددة وبعد استفادته من مدة التأجيل الممنوحة له من طرف البنك بسبب الاعسار.

- في حالة وفاة الزبون، إلا إذا الزم ورثته بالحلول محله في هذا العقد.

المادة الحادية عشرة: التعديل بموجب ملاحق.

يتم القيام بأي تعديل في العقد الحالي، بموجب ملحق يوقع عليه الطرفان المتعاقدان.

المادة الثانية عشرة: تسوية النّزاعات.

يحرص الطرفان على اعتماد الطرق الودية في تسوية أي نزاع قد ينشأ بينهما في تفسير العقد الحالي أو تنفيذه أو غير ذلك، وفي حال تعذر ما تم ذكره، يحال النّزاع الى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الثالثة عشرة: السريان.

يدخل العقد الحالي حيز السريان اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه.

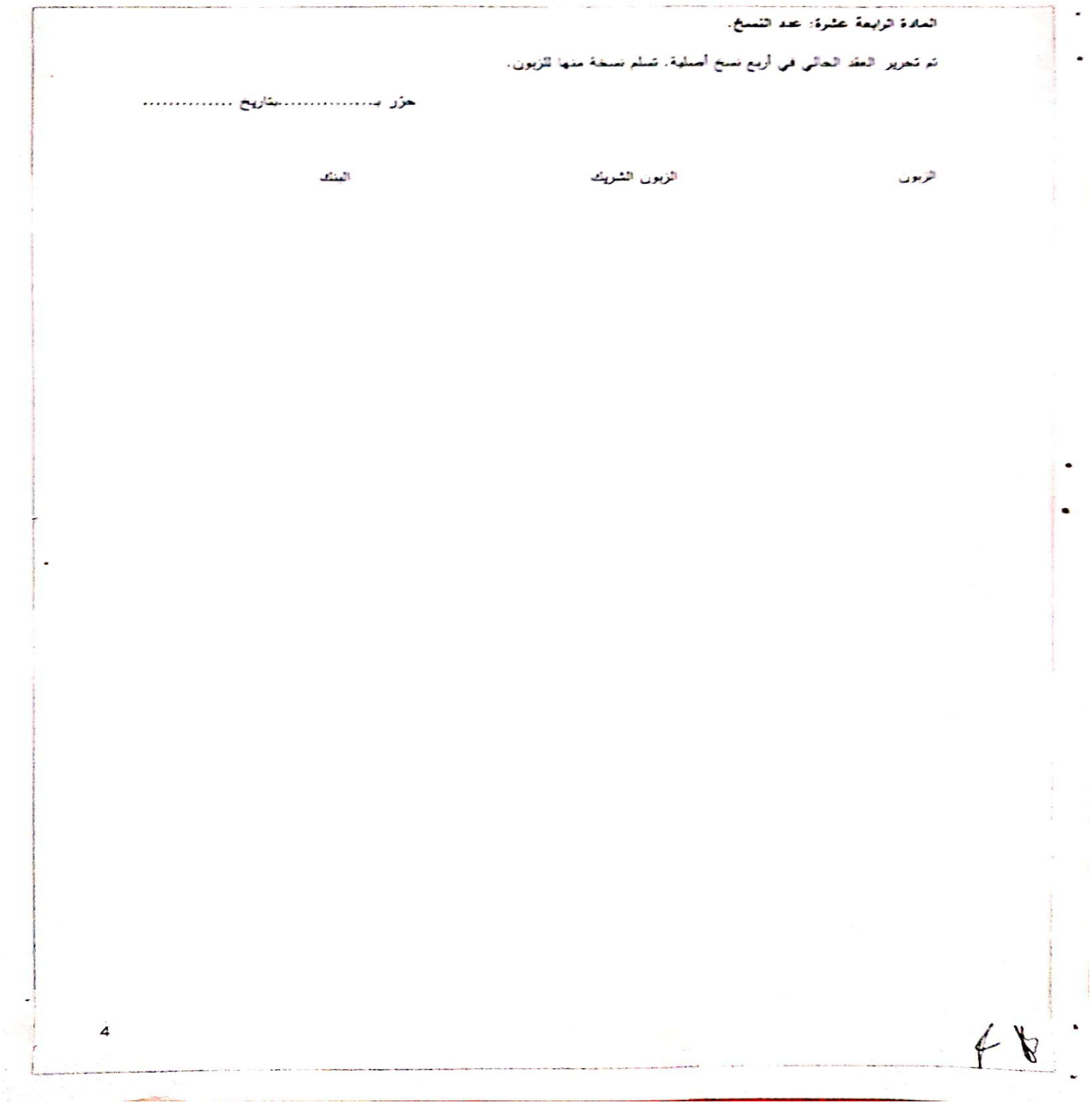

المادة الرابعة عشرة: عدد النسخ.

تم تحرير العقد الحالي في أربع نسخ أصلية، تسلم نسخة منها للزبون.

حرر بـ.....بتاريخ .....

الزبون | الزبون الشريك | البنك

4

ملحق رقم 07: نموذج عقد بيع بالمرابحة

الملخــص

تهدف الدراسة إلى توضيح دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تقديم مختلف المفاهيم،الخصائص، الأسس وغيرها لكلا المتغيرين باعتماد المنهج الوصفي التحليلي،إضافة إلى عرض تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية مدعما بمثال تطبيقي لصيغة المرابحة العقارية في الجانب التطبيقي باستخدام منهج دراسة حالة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل الإسلامي يساهم في تنويع المصادر التمويلية غير النفطية ،إضافة إلى رصد رؤوس الأموال الضرورية لتمويل الاقتصاد من خلال تشجيع الأفراد على الادخار والابتعاد عن الاكتناز،وتمثلت أهم نتيجة في أن تجربة الجزائر لا تزال فتية مقارنة بتجارب البلدان الأخرى، ولعل ماجا به النظام 02_20 كفيل بجعل التمويل الإسلامي في الجزائر في الريادة من خلال تنوع المنتجات الإسلامية المطروحة و طرق معالجتها.

الكلمات المفتاحية : التمويل، التمويل الإسلامي ، التنمية الاقتصادية، صيغ التمويل الإسلامي.

Abstract:

This study aims to clarify the role of Islamic finance formulas in achieving economic development by presenting various concepts, characteristics, foundations and others for both variables by adopting the descriptive analytical approach, in addition to presenting Algeria's experience in the field of Islamic banking supported by an applied example of the real estate Murabaha formula in the applied aspect using a study approach status.

The study reached a set of results, the most important of which is that Islamic finance contributes to diversifying non-oil financing sources, in addition to allocating the necessary capital to finance the economy by encouraging individuals to save and stay away from hoarding. The most important result was that Algeria's experience is still young compared to the experiences of other countries. And perhaps what the 20-02 system brings is enough to make Islamic finance in Algeria a pioneer through the diversity of Islamic products offered and the ways to deal with them.

Keywords: Islamic finance formulas, economic development